وزارة التعليم العالي البحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

النظام القانوني للبحث العلمي ودوره في التنمية الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون اعمال

من إعداد الطالبتان:

- صلاح نعيمة
- لعوامرية حنان

إشـراف :

* د . طحطاح علال

لجنة المناقشة:

الدكتور: النوي عبد النور.....رئيسا

الدكتور: طحطاح علال..... مشرفا ومقررا

الدكتورة: شاوش اسماء ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

لعل جود الأخلاق يدفع بنا إلى الاعتراف بالشكر والتقدير لكل من له فضلا علينا، فلا ننسى منارة العقول، ذلك الدكتور الجامعي الذي لطالما تعب من أجلنا ووجهنا ولم يبخل علينا بعلم، وسعى جاهدا ليسدد خطانا على درب الاجتهاد للوصول إلى أعلى المراتب من خلال تقديم كم هائل من البحوث والمساعدة في تنفيذ المشروعات وتوجيهات منه لتحدي الصعاب التي قد تقابلنا في مشوارنا الدراسي، وعليه وجب علينا الاعتراف بجميل فضله علينا وقيمة كل ما يفعله دكتور أو دكتورة الجامعة اتجاه أبنائهم الطلبة وتقديم الشكر لهم ولو بأبسط الطرق بتوجيه رسالة من الثناء والشكر والامتنان لهم.

إهداء

الحمد الله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد : الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة

إلى الوالدين الكريمين حفظها الله وأدامها نورا لدربي لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال من إخوة وأخوات إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم :فطيمة، سعاد ،نسرين، حنان ، أسماء، أمال

نعيمة

اهـــــــداء

بعد بسم من جعل العلم نور والتعلم فرض و اول ما أنزل من كتابه الكريم اقرأ، أحمده كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه ،أحمده لتوفيقه وتيسيره وإعانته لي ببلوغ ، الحمد لله رب العالمين ، أما بعد أهدي عملي هذا وتعب سنيني وجهد أيامي

التي من ساندتني في صلاتها و دعائها.....إلى من تشاركني أفراحي و أحزاني إلى نبع العطف و الحنان إلى أجمل ابتسامة في حياتي ، إلى أروع امرأة في الوجود : أمي الغالية.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء ، إلى من سعى لأجل راحتي و نجاحي إلى أعظم و أعز رجل في الكون : أبي العزيز

إلى جدي رحمة الله عليه ، السند والصديق والجد الحنون أول المشجع والداعم والحرص على علمي وتعليمي وتعلمي جعل الله قبرك روضة من رياض الجنة وامتعك الله بالنظر إلى وجهه الكريم يامن كان شجرة طيبة عائلتنا لك مني دعواتي إن لم تفد تشكراتي جسدك الوحيد الغائب أنت وروحك وقلبك بيننا لم تزل فيا رب ارحمه وأكرم نزله.

الى اختي مريم أفضل صديق لي و توأم روحي و افضل جزء مني، لقد كنت حاضرا في حياتي منذ طفولتي ، قدمتي لي افضل نصيحة و ساعدتيني .

الى سندي الثاني اخي لعزيز عادل وجود الأخ في حياة الفتاة هو حضور لصديق أبدي، ورفيق أول للطفولة، وصخرة تستند إليها عندما تكبر

الى رفيقة عمري مروة التي ساندتني و شجعتني طيلة الدراسة .

حنان

مقدمـــــة

مقدمة:

عرف قطاع البحث العلمي في الجزائر تطورا مستمرا منذ الاستقلال الى يومنا هذا، كلل بإصدار قوانين وتشريعات أكدت أولوية البحث العلمي بالنسبة للدولة الجزائرية لتواكب عصر العلوم والتطور التكنولوجي، حيث أصبح التركيز على البحث العلمي ضرورة قومية بالنسبة للدولة الحديثة والمعاصرة. وفي إطار تحقيق هذه الأهداف المسطرة أصدرت الجزائر أول إطار تشريعي لها سنة 1998 مكرسا في القانون رقم 98-11 حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الذي وضع الهيكل المؤسساتي للبحث العلمي، وسمح أيضا بتأسيس العديد من المؤسسات البحثية الأخرى، فقد اعتبر من بين الحلول التي حاولت الجزائر وضعها للارتقاء بالبحث العلمي في خدمة التنمية من كل نواحيها.

قصد تعزيز المكتسبات المحققة من خلال هذا البرنامج، تم اعداد قانون خماسي للفترة 2008-2012 المتضمن القانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المعدل والمتمم للقانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، الذي أدخل مجموعة من الإصلاحات والتعديلات في أطار تطوير المنظومة العلمية بالجزائر.

رغم كل هذه الإصلاحات الا ان سياسة البحث العلمي في الجزائر بقيت ناقصة فيما تفرضه التطورات العلمية والعالمية، فباتت الصورة النموذجية للدولة المتقدمة والمعاصرة هي تحقيق التطور في الجانب الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، فلم تعد الدول تسعى فقط الى الاعتماد على الثروات الطبيعية والتصنيع المادي فقط، بل صبحت أهم أولوياتها هو تطوير العنصر البشري وجعله ثروة اقتصادية هامة، من خلال انتاجه للبحوث العلمية ومزامنته للعلوم والتطورات المعرفية الجديدة.

ولتحقيق هذه التنمية جسدت الجزائر إطار قانوني جديد الغى النظام القديم نظرا لصعوبة تنفيذه واقعيا والذي لا يتماشى مع العوامل المؤثرة في انتاج البحوث العلمية في مسطرا في القانون رقم 15-21 المؤرخ في 20 ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فكانت أولى اهداف هذا القانون هو البحث في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي، والعمل على ترقية وتثمين نشاطات البحث العلمي .

اصطدمت جل هذه التشريعات القانونية في اطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بمجموعة عوامل طغت على النظام العلمي للبلاد، ورغم كل محاولات لإيجاد الحلول المناسبة لها من طرف الخبراء والباحثين إلا ان مشكل التطوير والتقدم بنشاطات البحث العلمي في الجزائر مزال حبيس رهانات مستقبلية حول تعديل وتنظيم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراستنا لموضوع البحث متمحور حول النظام القانوني للبحث العلمي ودوره في التنمية الاقتصادية في ما يلي:

-البحث العلمي أساس العلوم، تطوره يعني التطور على جميع الأصعدة الحيوية

-دور المؤسسات البحثية في إنتاج الطاقة البشرية المزودة بمختلف العلوم والمعارف

-الظفر بمكانة الدولة المتطورة في المجتمع الدولي المتقدم

الدوافع اختيار الموضوع:

الدوافع التي أدت بنا الى اختيار موضوع هذا البحث هي:

الدافع الذاتي:

يندرج موضوع البحث ضمن الاهتمام الشخصي والرغبة في اكتشاف القدرات الشخصية في الوصول الى اعلى قدر من تحليل ودراسة هذا الموضوع

الدافع الموضوعي:

حداثة موضوع البحث ووجود نقص الدراسات معمقة فيه

اهداف اختيار الموضوع:

الهدف من دراسة هذا الموضوع هو إبراز مدى تأثير نشاطات البحث العلمي في التنمية عامة والقطاع الاقتصادي خاصة .

صعوبات البحث:

وجود قلة المراجع خاصة الكتب بسبب حداثة الموضوع .

المنهج المتبع:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على التساؤل المطروح اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لدراسة الموضوع .

الإشكالية:

في إطار تطوير المنظومة القانونية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وبهدف تعزيز مكانة البحث في مختلف القطاعات الحيوية، خاصة القطاع الاقتصادي لأنه مرتبط بتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعد المصدر الأساسي لتطور الأمم ورقيها، ومن هذا المنطلق تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير المنظومة القانونية للبحث العلمي على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وبناء على الإشكالية الرئيسية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ما مدى تحقيق المؤسسات البحثية خاصة منها التابعة للتعليم العالي في الجزائر الى انتاج وتطوير نشاطات البحث العلمي ؟

هل استطاعت الدولة الجزائرية الوصول الى المستوى المطلوب من التنمية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا الخطة التالية:

الفصل الأول: الإطار المؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر

المبحث الأول: المؤسسات التابعة للتعليم العالي والبحث العليم

المطلب الأول: المؤسسات الجامعية

المطلب الثاني: مؤسسات الإدارة والتوجيه والوساطة والدعم للبحث العلمي

المبحث الثاني: المؤسسات المستقلة عن التعليم العالي والبحث العلمي

المطلب الأول: المؤسسات المدنية

المطلب الثاني: المؤسسات العسكرية

الفصل الثاني: الإطار الوظيفي للبحث العلمي في الجزائر

المبحث الأول: الإطار التنظيمي للبحث العلمي

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي

المطلب الثاني: مقومات البحث العلمي

المبحث الثاني: واقع البحث العلمي في الجزائر

المطلب الأول: المؤشرات القياسية للبحث العلمي في الجزائر

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للبحث العلمي في الجزائر

الفصل الاول

الاطار المؤسساتي للبحث العلمي

يعالج هذا الفصل الإطار المؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر، وعليه سوف يتم دراسة مختلف المؤسسات التي وضعتها الدولة والتي تشكل القاعدة الأساسية لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي هذه المؤسسات يوجد فيها ما هوكيان رئيسي لتنفيذ البحث العلمي ومنها ما هو منبع الابتكار البشري حيث توفر جميع الوسائل التي تمكن من انتاج البحوث العلمي مشرفة عليها هيئات خاصه لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي ويوجد في هذه المؤسسات ماهي مستقلة عن الكيانات الاخرى والتي بدورها ايضا تهدف الى انتاج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ومن هذا المنطلق سنركز في دراستنا لهذا الفصل على مبحثين كالاتي (المبحث الاول) المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (المبحث الثاني) المؤسسات المستقلة عن وزاره التعليم العالي والبحث العلمي.

المبحث الاول: المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي صاحبة الاختصاص الأصيل في البحث العلمي وهي الرائدة فيها هيكليا ووظيفيا، بالظر إل ى مجالات اختصاصها وطبيعة الهيئات التي تحت وصايتها. فهمي الملمة الأكثر بإنتاج وتطوير البحث العلمي على مختلف تسمياتها ووظائفها وترتيبها من حيث الإنتاج البحثي والمعرفي.

وتتنوع الهيئات المشرفة على البحث العلمي بين مؤسسات جامعية ومؤسسات أخرى تشرف على البحث العلمي، وعلى هذا الأساس سنتعرض إلى المؤسسات الجامعيات كمؤسسات بحثية ثم إلى باقي المؤسسات الأخرى والتي تخضع وتتبع أيضا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وذلك في مطلبين منفصلين.

المطلب الأول: المؤسسات الجامعية

إن النظام القانوني للمؤسسات الجامعية في الجزائر يختلف اختلاف الكيان الذي يشرف على عملية التعليم والبحث العلمي وفقا لمعايير محددة قانونا. والمتمعن لتلك الأنظمة يلحظ أن هناك نظام الجامعات وهناك نظام المراكز القانونية وهوما نتعرض له تباعا.

الفرع الأول: الجامعة كمؤسسة مشرفة على البحث العلمي

تحديد النظام القانوني للجامعة كإطار بحثي يقتضي تعريفها ثم إبراز مكوناتها التي تشكل هياكل بحثية، ودورها من ناحية الاقتصادية حيث يعتبر هذا القطاع من المجالات الحيوية للبلاد والتي تسعى الدولة الى تحقيق التنمية فيه من خلال ربط المؤسسات البحثية بالمؤسسات الاقتصادية .

أولا: تعريف الجامعة

الجامعة هي مؤسسة اجتماعية تكوينية أنشأت بطريقة مقصودة من أبرز وظائفها البحث العلمي[1]

[1] فتيحة زايدي، دكتور عبد الباسط هويدي، المؤسسة الجامعية فضاء الإنتاج المعرفة العلمية، وضعية مخابر البحث العلمي والكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، ديسمبر 2016 ص 480.

تضطلع بتكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد وبتلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث[1]، والدفع بحركة التقدم والتوجيه لما يناط لها من مسؤولية تكوين الأطر الازمة للتنمية في مختلف قطاعاتها، ويعتمد مستقبل الأمة على الجامعة ويتضح ذلك في توثيق وتنمية العلاقة بينها وبين المجتمع .[2]

تخضع الجامعة حاليا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 03 – 297 المؤرخ في 23 غشت سنة 2003، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06-343 المؤرخ في 27 سبتمبر سنة 2006، الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة لتسييرها وتنظيمها، والتي عرفت بموجب المادة 2 منه على أنها مؤسسة، والتي عرفت بموجب المادة 2 منه على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تساهم الجامعة في الجهد الوطني للبحث العلمي وتطوير التكنولوجي والمشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية وتثمين نتائج البحث ونشر الاعلام العلمي والتقني.[3]

تلعب الجامعة دورا متميزا في انتاج البحث العلمي باعتبارها اهم مؤسسة للبحث العلمي، فنجاح البحث العلمي داخل الجامعة متوقف على الكثير من العوامل أهمها العنصر البشري المتمثل في الطالب الأستاذ الباحث والعنصر المادي الذي يعد أيضا من أهم أسباب ضعف انتاج البحوث العلمية في الجامعة، ولهذا تسعى الجامعة الى توفير المناخ المناسب لإجراء البحوث رغم الصعوبات التي تواجهها .

هذا الطرح اصبح محل اهتمام الدول ككل حيث وبتقدم الأمم والتطوير التكنولوجي الحديث والذي لا يزال يواصل الحداثة بات تطور ورقي الأمم يقاس بمدى اجرائها واكتشافها وانتاجها للبحوث العلمية اجتماعيا سياسيا واهمها اقتصاديا حيث عمدت مختلف الدول المتطورة الى ربط العلاقات بين المؤسسة البحثية في مطلعها الجامعة والمؤسسات الاقتصادية لما لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية .

والجامعات إذا ما أرادت التقدم بخططها نحو المستقبل لابد لها من التنسيق مع مواقع الإنتاج والخدمات في مجتمعاتها وبيئتها المحلية لتوفير مصادر تمويل لهذه الخطط وبشكل عاجل ومستمر،

[1]– احميداتو محمد، الاطار المؤسساتي للبحث العلمي والتطور التكنولوجي في ظل قانون 2015، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ص 53 .

[2]– علال طحطاح، دور الجامعة في تجسيد التوزيع الاقتصادي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، مجلة الاستلذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلة 04، العدد 02، سنة 2019، ص 872 .

[3]– دكتور احميداتو، المرجع السابق، ص 53 .

وكلما نجحت الجامعات في اقامة وتدعيم شبكات التنسيق بينها وبين مواقع الإنتاج كلما نجحت في تفعيل برامجها سواء من الناحية الأكاديمية من حيث الانفاق على التجهيزات وتمويل اعداد طلبة الدراسات العليا. اومن اجل دعم البحوث وتوفير فرص التدريب للباحثين في هذه القطاعات . وفي هذا المجال يمكن تحديد عدد من المبررات التي تأكد على تدعيم الرابط بين التعليم العالي ومواقع الإنتاج والاقتصاد العام والخاص في المجتمع المحلي من أجل خدمة مجتمع المعرفة أهمها ان العملية الإنتاجية باتت تعتمد على قواعد المعرفة وعلى قواعد التكنولوجيا وانه لا سبيل لذلك الا من خلال مراكز البحوث العلمية والتطبيقية التي تتبع مؤسسات التعليم العالي في الجامعات . وان سرعة التقدم المعرفي والتقني وتسارع النمو المعرفي جعل مبدأ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان ارتفاع معدلات الأداء والإنتاج وأيضا تقدم مؤسسات التعليم العالي، ويمكن القول ان الفجوة بين التقدم والتخلف وبين الرفاهية والفقر هي فجوة معرفية تكنولوجية بالدرجة الأولى لذلك تسعى المؤسسات الإنتاجية والاقتصادية الى استخدام التكنولوجيا المعاصرة والتي من المفترض ان تقدمها الجامعات وتهيئها لهذه القطاعات.[1]

ثانيا: كيانات تنفيذ البحث العلمي في الجامعة:

رغم ان هذه الكيانات لا توجد فقط في الجامعة بل يمكن ان تكون تابعة لمؤسسات أخرى كما يمكن ان تكون مستقلة بحد ذاتها لكن من خلال بحثنا تبين ان الجامعة هي الأكثر انتاجا للبحث العلمي .

وهذه الكيانات هي:

1 –مراكز البحث العلمي

تعد مراكز البحث العلمي أداة استراتيجية لإنجاز العديد من المشاريع التنموية وهيكل مؤسساتي حيوي لتنفيذ برامج نشاطات البحث العلمي، وعليه سنحاول دراسة هذه المؤسسة من ناحية التعريف، التوزيع، المستجدات .

أ- تعريف مراكز البحث:

تعرفها مؤسسة راند الامريكية للأبحاث بانها تلك الجامعات والمعاهد المنظمة بهدف اجراء بحوث مركزة ومكثفة وهي تقدم الحلول المقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية

[1]– علال طحطاح، المرجع السابق، ص 885

والسياسية والاستراتيجية وما يتعلق بالتسليح [1].

ويعرفها الدكتور هزار اسماعيل على انها منظمة اومؤسسة اومعهد اوجماعة تختص بالقيام في الابحاث والدراسات في مجالات معينة سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة أم بغية خدمة أحد الأطراف الرسمية أم غير الرسمية وتقدم المقترحات والحلول للمشكلات التي تواجهها المجتمعات سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أوسياسية وغير ذلك وهذا ما جعل من مراكز الدراسات والأبحاث أحد المرتكزات الأساسية لإنتاج البحث العالمي والمعرفي والتفكير العام في الدولة وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها ممثلة في المؤتمرات التي تعقبها والأبحاث والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تصدر عنها .[2]

وبالنظر إلي التعريفات التي تطرقنا إليها أو مختلف التعريفات التي أتت من الباحثين والكتاب نجد أن كل تلك التعريفات تصب حول مفهوم واحد وهو أن مركز البحث هوكيان عام أو خاص سواء كان مؤسسة أو معهد أو هيئة يعنى بإنتاج البحث العلمي ودراسة مختلف الظواهر لإيجاد تفسير لها وتنمية المعرفة في شتى مجالاتها من طرف مختصين سواء كانوا أساتذة طلبة أو باحثين حسب كل اختصاص أو حسب كل مجال خاص بهم .

ب- توزيع مراكز البحث العلمي في الجزائر:

بحكم أن الجزائر تعد حديثة العهد بمراكز البحوث، حيث لا نجد دراسات أو كتابات حول هذا الموضوع إلا على سبيل الاستثناء، وبهدف احصاء عدد مراكز البحث الموجودة في الجزائر[3]، ونظرا لأهمية هذه المراكز فقد بادرت الجزائر منذ سنة 1988 في انشاء مراكز بحثية تتماشى والأهداف التنموية المحددة[4]،حيث بلغ عدد مراكز البحث التابعة لوزارة البحث العلمي والبحث العلمي 19 مركز بحث موزعة على الجامعات والمدارس العليا وحتى المستقلة بذاتها، وهذا لا يعني أن مراكز البحث مقتصرا داخل

---

[1]- ميلودي بكاي، التقييم السنوي لمراكز البحوث والدراسات ودوره في رفع قيمة العمل البحثي، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الجلفة، مجلة انسينة للبحوث والدراسات المجلد الثامن من العدد الأول جوان 2017، ص 10.

[2]- دكتور هزار إسماعيل، دور مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار واعداد السياسات العامة، جامعة الاستقلال فلسطين، مجلة السياسة العالمية، المجلد الخامس العدد 3، السنة 2021، ص28.

[3]- لقرع بن علي، دراسة حول مراكز البحوث العلمية في الجزائر (واقع المخرجات التحديات)، المستقبل العربي، العدد 498، ص 78.

[4]- عبد الرزاق بوملال، محمد نجيب لحلول، سياسة البحث العلمي في الجزائر، (دراسة في المحددات وانتاج) مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، قسم العلوم السياسية، 2017، ص60 .

وزارة التعليم العالي والبحث فقط بل تعدت إلى وزارات وهيئات كثيرة كالتربية والقانون والفلاحة، والجدول الآتي يوضح لنا اهم مراكز البحث العلمي الموزعة حسب كل هيئة مشرفة عليها ومقر كل هيئة مقسمة إلى ماهي تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعتبارها اهم هيئة فعالة لإنتاج البحث العلمي وماهي تابعة لهيئات أخرى رغم أن ما يهمنا هو تلك التابعة لوزارة التعليم العالي.

الجدول رقم 1: تصنيف مراكز البحوث التابعة لوزارة التعليم العالي للبحث العلمي والمستقلة عنها

مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	المراكز البحث المستقلة عن التعليم العالي والبحث العلمي
– مركز تطوير الطاقات المتجددة – مركز الاعلام العلمي والتقني – مركز التكنولوجيا المتقدمة – مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم والمراقبة – مركز البحث فبي التحليل الفيزيوكمياء – مركز البحث العلمي والتقني لتطور اللغة العربية –مركز البحث العلمي في الاقتصاد التطبيقي من اجل التطور _مركز البحث الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية _مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة _مركز البحث في البيوتكنولوجيا _مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقوية _مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارات بالأغواط _مركز البحث في اللغة والثقافة الامازيغية _مركز البحث في التكنولوجيات التغذية الزراعية _مركز البحث في الفلاحة الرعوية _مركز البحث في البيئة _مركز البحث في الميكانيك _مركز البحث في العلوم الصيدلانية _مركز البحث في التهيئة الإقليمية	_المرز الوطني للبحوث في العصور ما قبل التاريخ وعلم الانسان والتاريخ _المركز الوطني للبحث في علم الاثار _المعهد الوطني للبحث الزراعي في الجزائر _المركز الوطني للبحث والتطوير في الصيد البحري وتربية المائيات _المعهد الوطني للبحث في التربية _مركز الدراسات والبحث في التكنولوجيا الاعلام والاتصال _المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر _مركز البحث في الطاقة النووية _مركز التطوير القضائي _مركز الدراسات والبحوث الدستورية _مركز البحوث القانونية والقضائية _المركز الوطني للأبحاث الغابية _المركز الوطني للبحث المطبق لمقاومة الزلازل

المصدر: بناءا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ج- مستجدات مراكز البحث العلمي في الجزائر:

تلعب مراكز البحث العلمي دورا هاما في إنتاج المعرفة وتنمية القدرات البحثية للباحثين أيا كان طورهم سواء طلبة أو أساتذة أو باحثين مختصين في اي مجال، وتهدف هذه المراكز أليس الدفع بعجلة الإنتاج العلمي وعليه سيتم تحليل أداء مراكز البحث العلمي بالجزائر عن طريق دراسة عدد الباحثين في مراكز البحث وعدد براءة الاختراع موزعة على مراكز التعليم العالي والبحث العلمي والمراكز خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

* دراسة عدد الباحثين في مراكز البحث العلمي في الجزائر لسنة 2018

الجدول 2: عدد الباحثين في مختلف مراكز البحث العلمي بالجزائر سنة 2018 [1]

عدد الباحثين	مراكز البحث
231	مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة
379	مركز تطوير الطاقات المتجددة
210	مركز البحث العلمي والتقني في التلحيم والمراقبة
94	مركز البحث في التكنولوحيا نصف نواقل لطاقة
143	مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني
113	مركز البحث في التحليل الفزيوكمياء
58	مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التطوير
95	مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة
45	مركز البحث العلمي والتعني لتطوير اللغة العربية
84	مركز البحث في الانثربلوجيا الاجتماعية والثقافية
76	مركز البحث في البيوتكنولوجيا
30	مركز الشبكات ونظم المعلومات والاتصالات
156	المعهد الوطني للبحوث الزراعية
90	المعهد الوطني للأبحاث الغابية
53	المركز الوطني للبحث المطبق لمقاومة الزلازل

[1]- د.عباس نوال، د. بوثلجة جمال عبد الناصر، واقع راس مال البشري المؤسسات البحث العلمي في دعمه لعملية الابراع التكنولوجي بالجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 433.

من خلال قراءتنا للجدول رقم 2

نستنتج أن مراكز البحث العلمي بالجزائر تملك عدد مهم من الكفاءات البشرية المتمثلة في الباحثين .

*** – عدد براءة الاختراع موزعة على مراكز البحث العلمي في الجزائر لسنة 2018** [1]

الجدول رقم 3: عدد براءة الاختراع في مراكز البحوث العلمية

المراكز	عدد براءة الاختراع
المراكز التابعة لوزارة التعليم العلي والبحث العلمي	90
مراكز خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	25

نلاحظ أن مراكز التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعرف من خلال الجدول ارتفاع في عدد براءة الاختراع مقارنة لمراكز البحث المستقلة عنها .

وفي سنة 2019 سجل المعهد الوطني للملكية الصناعية مالا يقل عن 120طلب براءة اختراع مقدمة من طرف الجزائريين حسب ما أكده المدير العام للمعهد، كما أوضح أن عدد طلبات الحصول على براءة الاختراع المودعة سنة 2019 انخفض مقارنة بسنة 2018 حيث تم تسجيل إيداع 145 طلب .

ومن بين القطاعات التي كانت موضوع إيداع براءة الاختراع أشار المدير العام للمعهد الوطني للملكية الصناعية لقطاع الإلكتروني والمنتجات الصيدلانية وشبه الصيدلانية والميكانيك مرتقبا في هذا الشأن ارتفاع عدد الطلبات سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 .

كما صرح مدير المعهد للإذاعة الجهوية لقسنطينة عبد الحفيظ بلمهيدي احصاء 250 طلب براءة اختراع إلى غاية ديسمبر 2021 كما تم إيداع لدى المعهد 5آلاف طلب لتسجيل علامة تجارية، أكد أن هذا الرقم تضاعف بثلاث مرات مقارنة بما كان عليه قبل ثلاث سنوات الفارطة وأشار إلى أن 51% من طلبات الاختراع تم إيداعها من قبل الجام.

ويرى المتحدث ذاته أن هناك أزمة ثقة بين الباحث والمتعامل الاقتصادي كنتيجة حتمية لسياسات قديمة وأكد على ضرورة العمل على تقريب وجهات النظر بين الجامعة والقطاع الاقتصادي لتحسين نوعية الإنتاج[2].

[1]– د. عباس نوال، د. بوثلجه جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص 436.

[2]– وكالة الانباء الجزائرية، ادرج هذا المقال يوم السبت 07 مارس 2020 على الساعة 19:37.

2-مخابر البحث العلمي

يعد مخبر البحث العلمي مؤسسة رسمية لها مجموعة من الأهداف والغايات التي ترتكز على توليد الأفكار العلمية واختبارها لتصبح حقائق علمية هادفة وعلى اعتبار ذلك سنركز في دراستنا لهذا المحور على تعريف مخابر البحث العلمي، إنشائها، مهامها، وواقع مخابر البحث العلمي في الجزائر.

ا-تعريف مخابر البحث العلمي

المخبر هيئة بحث ملحقة بمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي سواء كانت جامعات أم مراكز البحث العلمي وهي ملحقة أيضا بالمؤسسات العمومية الأخرى [1]تعرف أيضا أنها هياكل البحث المستحدثة من أجل القيام بعملية البحث العلمي وهي مؤسسة رسمية لها مجموعة من الأهداف ترتكز أساسا على تقديم خدمات معرفية علمية للمجتمع ويشرف عليها باحثون، ويتكون مخبر البحث من ثلاث مصادر :**المصدر البشري:** ويتجسد من خلال مدير المخبر وفرق البحث التي تشكله

المصدر المادي: ويمثل جملة الفضاءات المادية من مكاتب وورشات إضافة إلي التجهيزات والوسائل التي يضعها المخبر

المصدر المعنوي: ويتمثل في الصيغة القانونية التي تطبع هذه التجمعات الباحثين والفرق من خلال الاعتماد الذي تمنحه الهيئة الوصية لتأسيس واعتماد المخبر . [2]

واستنادا إلى أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 19/ 231 المؤرخ في 13اوت 2019 المحدد لكيفيات انشاء مخابر البحث وتنظيمها فإن مخبر البحث العلمي هو "كيان بحث يسمح الباحثين الذين يتناولون إشكاليات متقاربة بالتعاون من أجل تنفيذ محور أو أكثر أو موضوع أو أكثر للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي [3].

[1]- مدني الهام، محمد بوزيان لينا، دور مخابر البحث العلمي في ترقية البحث العلمي، دراسة ميدانية بجامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، تخصص إدارة المؤسسات الوثائقية والمعلومات، السنة 2019 / 2020، ص 90 .

[2]- عبد الرزاق بوهلال، محمد الحبيب كول، المرجع السابق، 67 .

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 231/19 المؤرخ في 13 اوت سنة 2019 والمحدد لكيفيات انشاء المخابر البحث وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 51 المؤرخ في 21 غشت سنة 2019 ص08 .

ب- إنشاء مخابر البحث العلمي:

أنشئت مخابر البحث العلمي بموجب المادة 19 من القانون رقم 98/11[1] وتم تكريسها من جديد بمقتضى المادة 37 من القانون رقم 15/21[2] اما قواعد انشاء هذه المعابر وكيفية تنظيمها سيرها فإنها حددت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99/244 وتم تكريس هذا المرسوم من جديد بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 231/19 سابق ذكره .

ووفقا لأحكام المادتين 05و06 من هذا المرسوم فإن عملية انشاء مخابر البحث تتطلب مراعاة جملة من المعايير والمقاييس هي:

- ينشأ مخبر البحث في إطار مشروع تطوير مؤسسة الالحاق .

- أهمية نشاطات البحث بالنسبة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد

-حجم وديمومة البرنامج العلمي أو التكنولوجي الذي تندرج فيه نشاطات البحث.

-اثر النتائج المنتظرة على تطوير المعارف العلمية والتكنولوجية

-نوعية وحجم القدرات العلمية والتقنية المتوفرة أو الواجب تجديدها

-الوسائل المادية أو المالية المتوفرة او الواجب جسدها وعلاوة على هذه المقاييس يجب أن يتشكل مخبر البحث على الأقل من اربع فرق بحث تتشكل كل فرقة بحث على الأقل من ثلاث باحثين ويديرها باحث مؤهل ويتم اللجوء إلى حل مخبر البحث عندما يصبح لا يستوفي الشروط المنصوص عليها في الإنشاء.[3]

وتوجد ثلاث أنواع من مخابر البحث كما يلي: مخابر خاصة بالمؤسسة وهي تلك المخابر التي تنشأ انا داخل مؤسسات التعليم العالي أو داخل مؤسسات التكوين العالي لدوائر وزارية أخرى أو داخل مؤسسات عمومية أخرى مخابر البحث المختلط وهي تنشأ في إطار التعاون لتنفيذ برنامج مشترك بين مؤسستين عموميتين أو أكثر أو مؤسسات اقتصادية مخابر البحث المشترك تنشأ في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي نتيجة اشتراك مؤسسة عمومية أو مؤسسة اقتصادية مع مخبر بحث ينتمي إلى مؤسسة أخرى

[1]- القانون رقم 98 - 11 المؤرخ في 22غشت سنة 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 - 2002 .

[2]- القانون رقم 15 - 21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي .

[3]- الجريدة الرسمية العدد 51 المؤرخة في 21 غشت 2019 ص08 .

مخبر بحث الامتياز يكرس مخبر البحث الخاص بالمؤسسة أو مخبر البحث المختلط أو المشترك كمخبر بحث امتياز عندما يبلغ مستوى تطور مرض في مجمل نشاطاته[1] .

ج- مهام مخابر البحث العلمي:

تسعى مخابر البحث العلمي إلى تحقيق أهداف تنموية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي مهما اختلفت أنواع هذه المخابر فالغاية واحدة ويمكن تلخيص هذه المهام في النقاط التالية:

- المساهمة في تنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المسجلة في مشروع تطوير مؤسسة الإلحاق (المؤسسة التي ينشأ بها مخبر البحث)

-إنجاز دراسات وأعمال بحث لها علاقة بهدفه،

المشاركة في إعداد برامج البحث في ميدان نشاطاته

-المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها

-المساهمة على مستواه، في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج وكذا المنتجات والسلع والخدمات وتطويرها

- ترقية نتائج أبحاثه ونشرها

- جمع المعلومات العلمية والتكنولوجية التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الاطلاع عليها

- المشاركة في وضع شبكات بحث موضوعاتية.

- تقديم خبرات وأداء خدمات لصالح الغير طبقا للتنظيم المعمول به[2]

د-واقع مخابر البحث العلمي في الجزائر:

تفطنت الجزائر لقيمة المخابر العلمية وإمكانية نقلها لنوعية التكوين والبحث العلمي إلى مستوى تطلعات منتسبيها ومجتمعهم وخاصة على مستوى الدراسات العليا، حيث أصبحت المخابر تلعب دورا كبيرا في توفير وسائل التعليم العالي وترقية أساليبه وانتقال العملية التعليمية من كونها تتمحور وتركز على الجانب النظري إلي تكوين يعطي أهمية ودور التكوين التجريبي والميداني التطبيقي كما تعمل على دعم التكوين عن طريق تنظيم لقاءات عملية وفنية دورية ودورات تربص قصيرة وتقوم بتنظيم المؤتمرات الدولية والوطنية التي تجمع المختصين في هذه المخابر بالإضافة إلي قدرتها على إصدار مجلات متخصصة

[1]- المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، دليل كيفية انشاء مخابر البحث العلمي وتنظيمها وسيرها، ص06.

[2]- نفس المرجع، ص 04 .

دورية وطبع نتائج الابحاث التي يتم الوصول إليها [1]. ولا يمكن التحدث على الواقع مخابر البحث العلمي في الجزائر دون التحدث عن مخابر البحث ضمن الجامعات والتي تمثل نسبة 89.45 من مخابر البحث العلمي في الجزائر كافتا وهناك احصائيات تفيد بان عدد المخابر في الجامعات الجزائرية فاق 1400 مخبر سنة 2017 والجدول الاتي يوضح توزيع هذه المخابر حسب الميادين العلمية الموجودة .[2]

الجدول رقم 4: عدد مخابر البحث العلمي على المستوى الوطني بدلالة الميادين العلمية الموجودة

الميدان العلمي	عدد مخابر البحث العلمي
الهندسة	218
الفنون والعلوم الإنسانية	216
العلوم الاجتماعية	167
الكمياء	94
علوم المواد	86
الفلاحة والبيولوجيا	74
الاقتصاد والاتصال القياسي والمالي	73
الرياضيات	66
الفيزياء وعلم الفلك	62
الطب	61
علوم الأرض والكواكب	45
الكمياء الحيوية والوراثة والبيولوجيا الجينية	43
العلوم البيئية	42
الاعلام الآلي	40
علم النفس	37
الطاقة	30
التجارية التسيير المحاسبة	25

[1]– بلقاسم مزيوة، مخابر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، قراءة تحليلية في الوضع الرهن والرهانات المستقبلية، جامعة العربي اتبسي، مجلة دفاتر المخبر، ص 54.

[2]– نفس المرجع، ص55، 56.

علوم البيطرة	19
الهندسة الكيميائية	17
علم المناعة والاحياء الدقيقة	11
علم الصيدلة وعلم السموم الصيدلة	07
طب الاسنان	04
المجموع	1437

3-وحدات البحث العلمي

تمثل وحدات البحث العلمي أهم الآليات المعتمدة لتطوير البحث العلمي، ومركز لاحتضان المشاريع التنموية لأجل الاسهام في ترقية المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي .تعد من المؤسسات المساهمة في انتاج وتنشيط برامج البحثية .

أ- تعريف وحدة البحث

هي الوحدة التي تختص برفع كفاءة وفاعلية الكلية كأحد المراكز البحثية المتميزة التي تعمل على تنمية المشاركة والتعاون مع المؤسسات والمراكز التعليمية والبحثية ومؤسسات المجتمع على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي[1]. تعتبر من الهيئات المكلفة بتنفيذ وترقية نشاطات البحث العلمي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 257/99بتاريخ11/16 المتضمن كيفيات انشاء الوحدات وتنظيمها سيرها[2] .

يمكن انشاء وحدات البحث العلمي في:

- مؤسسات التعليم العالي والتكوين العاليين

- الهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى تنشأ وحدة البحث ذات الصيغة القطاعية لإنجاز نشاطات بحث محددة في ميدان أو عدة ميدان بحث تستجيب لاحتياجات خاصة بمؤسسة الالحاق . تنشا وحدة البحث ذات الصيغة المشتركة بين القطاعات لإنجاز نشاطات بحث محددة في ميدان أو عدة ميادين بحث

[1]- الدليل التعريفي بوحدة البحث العلمي، وكالة الكلية لدراسات العليا والبحث العلمي، كلية التربية بالمجمعة جامعة المجمعة، ص 40 .

[2]- ابتسام مشحوق، العلاقة بين انشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، مذكرة مكملة انيل شهادة الماجيستر في علوم التربية، دراسات حالة جامعة فرحاة عباس سطيف، 2012/2011، ص 136.

مشتركة بين مؤسستين(2) إلحاق أو أكثر تتكون وحدة البحث العلمي على الأقل من قسمي بحث كل قسم يضم اربع (4) فرق بحث على الأقل[1] .

أ.1-فرق البحث:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13_109 بتاريخ 03/17 الذي يحدد كيفيات انشاء فرقة البحث وسيرها. فرقة البحث هي الكيان التنظيمي القاعدي لإنجاز مشاريع البحث، تتشكل من ثلاثة باحثين على الأقل وتعتمد على مستخدمي دعم البحث والهياكل والتجهيزات العلمية التابعة للمؤسسة التي تنشأ بها وتدعى في صلب النص "مؤسسة الالحاق"، يمكن لفرقة البحث عن تستعين بالكفاءات العلمية والتقنية لمختلف قطاعات النشاط، يمكن أن تكون فرقة البحث خاصة بمؤسسة أو مختلطة أو شريكة عندما تنشأ في إطار التبادل مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي أوفي إطار التعاون العلمي بين المؤسسات تبرم الأطراف اتفاقية تحدد بموجبها حقوقها وواجباتها .

حددت مهام فرقة البحث في المادة 04 من المرسوم رقم 13-109 وهي كالآتي_ :انجاز كل مشروع للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ذي علاقة بعرضها

_المساهمة في اكتساب معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها _المشاركة في تحسين وتطوير تقنيات وطرق الإنتاج وكذا المنتوجات والممتلكات والخدمات

_،ترقية نتائج البحث ونشرها .

_المساهمة في التكوين من خلال البحث ولفائدته

أ.2- قسم البحث: يكلف قسم البحث بتنفيذ مشاريع البحث التي تدخل في اطار محور بحث او اكثر تضطلع بها المؤسسة، ويتكون قسم البحث من اربع فرق(04) بحث على الأقل، يتولى ادارتها مدير قسم البحث الذي تعينه السلطة الوصية بناء على اقتراح مدير المؤسسة . [2]

ب- مهام وحدات البحث العلمي:

تسند الى وحدات البحث العلمي قصد انجاز نشاطات البحث العلمي المهام التالية:

-تنفيذ جميع أشغال الدراسات والبحث ذات الصلة بميدان نشاطها المحدد في نص إنشائها

-المساهمة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها

[1]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 99 / 257 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999، المتضمن كيفيات انشاء الوحدات وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 82 المؤرخ في 24 نوفمبر 1999، ص 10.

[2]- عبد الرزاق بوهلال، محمد الحبيب كول، المرجع السابق، ص 63 .

-تحسين وتطوير تقنيات ووسائل الإنتاج والمواد والأموال والخدمات وضمان توزيعها على مستواها

-ترقية نتائج البحث وتثمينه ونشره

-المساهمة في التكوين بواسطة البحث ومن اجل البحث

-المساهمة في إعداد برامج وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي مرتبطة بميدان نشاطها

-جمع المعلومات العلمية والتقنية ذات صلة بميدان نشاطها ومعالجتها وتثمينها والمحافظة عليها وتسهيل الاطلاع عليها

-المساهمة في وضع شبكات البحث الملائمة

-التقييم الدوري لأشغالها في مجال البحث .[1]

4-مشاريع البحث:

ا-تعريف مشاريع البحث:

هو فكرة أو مجموعة من الأفكار تتجه إلى إنتاج أو ابتكار أو اكتشاف معلومات جديدة استنادا إلى معطيات دراسية مسبقة للشخص صاحب المشروع أو ما يسمى بالبحث، هذه الأفكار يعمل صاحبها على تجسيدها على أرض الواقع من خلال توفير مختلف الوسائل لنجاح هذا المشروع وفي بيئة مناسبة . يقوم بتنفيذها فريق بحث ينتمي إلى مؤسسة بحثية سواء كانت مخبر أو مركز أو وحدة بحث . وقد اولت الجزائر أهمية بالغة لربط المؤسسات البحثية بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي أطلقت عليها مصطلح البرامج الوطنية للبحث اشترطت شرط مهم وهو ضرورة وجود الشريك الاجتماعي والاقتصادي بهدف ضمان تحويل نتائج البحث وتثمين نتائجه عمليا في القطاع الاقتصادي أو الاجتماعي[2]، ويعد الانطلاق الفعلي لهذا البرامج أولوية كبرى المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي حيث عملت على تطوير مضمون البرامج من خلال إشراك 200خبير في مختلف المجالات لتحديد المواضيع والمحاور التي تستجيب لاحتياجات التنمية الوطنية وتمثلت عناوين هذه البرامج في ما يلي :

الصحة التربية والتكوين اللغة العربية واللسانيات النقل الشباب والرياضة، الاقتصاد ، الثقافة والحضارة، الترجمة، السكان والمجتمع البيئة، التهيئة العمرانية ، التنمية المستدامة ، القانون والعدالة، اللسانيات الطاقات المتجددة، المحروقات التقنيات النووية، الاتصال، الأشغال العمومية تطوير المناطق الجافة والشبه الجافة الجبلية، اللغة والثقافة الامازيغية، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، التكنولوجيا

[1]- الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخة في 24 نوفمبر 1999، ص40

[2]- ابتسام مشحوق، المرجع السابق، ص 139 .

الصناعية، التكنولوجيا الفضائية وتطبيقاتها، العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، التاريخ وما قبل التاريخ تاريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية، التغذية والغابات والمساحات الطبيعية .

ب-شروط إنشاء مشاريع P .N.R:

في اطار القيام بمشاريع البرامج الوطنية للبحث يشترط ما يلي:

- يتكفل بمشروع في اطار P .N.R فرقة بحث، يجب ان تتكون فرقة البحث من ثلاث باحثين على الأقل أو ستة على الأكثر بمن فيهم موظفو لدعم ينتمون الى قطاعين مختلفين

- يشترط على كل فريق بحث ان ينتمي الى هيئة بحث قائمة (مخبر، وحدة، مركز بحث) .

- يقود فرقة البحث رئيس المشروع شريطة ان يكون حائزا على درجة الماجستير على الأقل، وان يكون له خبرة مشهودة في مجال البحث .

- يشترط الشراكة مع متعاملين من القطاع الاجتماعي او الاقتصادي مع تعهدهم بإظهار شراكتهم في اجراء البحث وتطبيقه اذ ان الأساس من P .N.R هو ضمان تحويل نتائج البحث والوصول الى التثمين الإبداعي للثروات الجديدة وتطبيق الميداني وفي سبيل تطوير التعاون الدائم وتعزيز الشركات الموضوعاتية القائمة فانه يمكن اشراك الباحثين الجزائريين المقيمين بالخارج[1] .

ج- أهمية مشاريع P.N.R:

ج.1-اثار ونتائج المشروع يجب ان يكون للمشروع اثاره ونتائجه العلمية المتوقعة من الناحة العلمية والمعرفية في الجوانب التالية:

ج.2-التكوين: تثمين التكوين عن طريق البحث خاصة لدى طلبة الدكتورة

ج.3-التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد: الوصول الى تحقيق فوائد مباشرة او غير مباشرة على القطاع الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك الطابع البيداغوجي في التكوين الجامعي او المجال الاقتصادي خلق فرص توظيف والمساهمة فبي التنمية هذا مع مراعات تحقيق الأهداف المحددة للبرامج الوطنية للبحث.[2]

[1]- ابتسام مشحوق، نفس المرجع، ص 140 .

[2]- ابتسام مشحوق، المرجع السابق، ص 140 .

ثالثا: دور الجامعة في البحث العلمي

يعد البحث العلمي من المسؤوليات الأساسية التي تقوم بها الجامعة، فالبحث العلمي هو أساس النشاط الاقتصادي وفي كل الميادين، فدور الجامعة مهم ومحرك نحو انتاج وتفعيل قطاعات التنمية الاقتصادية[1]، ولعل ابرز اهداف الجامعة بل الهدف الأساسي هو الحصول على قدر الإمكان من البحوث العلمية الهادفة والرامية الى انتاج واكتشاف معرفة جديدة تخدم الفرد والمجتمع.

وعليه سنحاول ابراز دور الجامعة في البحث العلمي من خلال النقاط التالية:

– توفير القدرات البشرية والتي تتمثل في الباحثين المؤهلين لعملية البحث سواء كانوا طلبة او أساتذة .

– وضم ميزانية خاصة في تمويل البحث العلمي وتوفير مختلف الأجهزة .

ربط المؤسسات الجامعية بالمؤسسات الاقتصادية في اطار التعاون المشترك لإنتاج البحث العلمي.

– البحوث الجامعية ذات كفاءة عالية حيث يمر الباحث بعدة مراحل للوصول الى النتيجة العلمية كما ان استحداث النظام LMD قد أثر كثيرا في البحث وتوليد الطاقة والقدرات الفكرية لدى الطلبة من خلال الاعتماد على أفكارهم ومكتسباتهم العلمية لإنجاز البحوث .

– الهيئات البحثية الموجودة داخل الجامعة هي اكثر انتاجا للبحوث العلمية من خلال الاحصائيات التي قامت بها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي فقد ظفرت الجامعة بالنسبة الأعلى لإنتاج البحوث .

الفرع الثاني: المركز الجامعي

للمركز الجامعي دور كبير أيضا في تطوير نشاطات البحث العلمي والمساهمة في انتاج طاقة بشرية ذات مستوى عالي من المعرفة والعلوم، وعليه سوف نعرض في هذا الفرع تعريف المركز الجامعي مهامه، تسييره وإدارته، المجلس العلم للمركز الجامعي ومهامه وهذه المكونات هي نفسها الموجودة في الجامعة لأجل تفادي تكرار المعلومات عمدنا الى وضع الهياكل البحثية في الجامعة والمكونات في المركز الجامعي .

اولا: تعريف المركز الجامعي

تعد المراكز الجامعية مرحلة تمر بها قبل ترشيحها الترقية إلى جامعات. وهذه القاعدة مازلت قائمة إلى يومنا هذا. وتنشأ هذه المراكز بناء على تقرير الوزير المكلف بالتعليم العالي وذلك وفق مقاييس بيداغوجية

[1]– محمد يسعد ليلى، د. ايطاحين غنية، دور البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية –الجزائر نموذجا–، مجلة الفكر والدراسات، العدد02 ، جوان 2018، ص 103

علمية على الخصوص ويخضع حاليا المركز الجامعي لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 05_299 المحدد لمهامه والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره، والذي عرفته المادة 02 منه على أنه "مؤسسة عمومية ذات طابع علمي ثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]."

يحدد مرسوم انشاء المركز الجامعي مقره وعدد المعاهد النبي تتكون منها واختصاصها يتم تعديل تشكيلة المركز الجامعي حسب الأشكال نفسها.

ثانيا: مهام المركز الجامعي

يتولى المركز الجامعي مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

1- المهام الأساسية للمركز الجامعي في مجال التكوين العالي:

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد

-تلقين الكلية مناهج البحث وترقية التكوين عن طريق البحث وفي سبيل البحث

-المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها [2]

2- المهام الأساسية للمركز الجامعي في مجال البحث العلمي :

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

-المساهمة في ترقية الثقافة الوطنية ونشرها -المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية

-تثمين نتائج البحث ونشر الاعلام العلمي والتقني

-المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإجرائها[3]

ثالثا: تسير وإدارة المركز الجامعي

يدير المركز الجامعي مجلس الإدارة ويسيره مدير ويزود بأجهزة استشارية

يتشكل المركز الجامعي من معاهد تشمل اقساما ويحتوي على مصالح تقنية مشتركة [4]

---

[1]- كروان سمية، النظام القانوني للمؤسسات الجامعية -دراسة حالة جامعة الجزائر(1)-، كلية الحقوق، جامعة الجزائر (1)-بن يوسف بن خدة-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في القانون العام , تخصص إدارة محلية , سنة 2017-2018 ص 40

[2]-المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في 16 غشت 2005، يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها

[3]-المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في 16 غشت2005، يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره

[4]-المادة 07 من نفس المرسوم

يعين بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي اعضاء مجلس الإدارة للمركز الجامعي لمدة ثلاث 03سنوات قابلة للتجديد مرة واحد باستثناء ممثلي الطلبة الذين ينتخبون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد في حالة انقطاع عهدة أحد الأعضاء فإنه يستخلف يعوض جديد حسب الأشكال نفسها حتى انتهاء العهدة.[1]

وتندرج ضمن اختصاصاته المهام التالية:

-مخططات تنمية المركز الجامعي اقتراحات برمجة أعمال التكوين والبحث

-اقتراحات برامج التبادل والتعاون العلمي الوطني والدولي

-الحصيلة السنوية التكوين والبحث

-مشاريع الميزانية والحسابات المالية

- مشاريع مخطط تسيير الموارد البشرية

- قبول الهبات والوصايا والإعانات المختلفة

- اقتناء العقارات أو بيعها أو إيجارها

- الافتراضات المقرر إبرامها

- مشاريع انشاء مؤسسات فرعية واقتناء الأسهم

- الكشف التفسيري الموارد الخاصة بالمركز الجامعي وكيفيات استعمالها في إطار

- تطوير نشاطات التكوين والبحث

- استعمال المداخيل المتأنية من اقتناء الأسهم وانشاء المؤسسات الفرعية في إطار

- مخطط تنمية المركز الجامعي

- اتفاقات الشراكة مع مجموع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية

- النظام الداخلي للمركز الجامعي

- التقرير السنوي عن نشاطات المركز الجامعي الذي يقدمه المدير

يدرس مجلس الإدارة ويقترح كل تدبير من شأنه تحسين سير المركز الجامعي وتحقيق أهدافه [2]

رابعا: المجلس العلمي للمركز الجامعي

يبدي المجلس العلمي آراءه وتوصياته على الخصوص فيما يلي :

المخططات السنوية والمتعددة السنوات التكوين والبحث للمركز الجامعي

---

[1]-المادة 10 من نفس المرسوم

[2]-المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 05-299

مشاريع انشاء أوحل المعاهد والاقسام وعند الاقتضاء وحدات ومخابر البحث برامج التبادل والتعاون العلمي الوطني والدولي .

- حائل التكوين والبحث للمركز الجامعي
- برامج شراكة المركز الجامعي مع مختلف القطاعات الاجتماعية الاقتصادية
- برامج التظاهرات العلمية للمركز الجامعي
- أعمال تثمين نتائج البحث
- مشاريع اقتناء الوسائل العلمية والتقنية وتنفيذها
- يقترح توجيهات سياسة البحث والتوثيق العلمي والتقني للمركز الجامعي
- يبدي رأيه في كل مسألة أخرى ذات طابع بيداغوجي وعلمي يعرضها عليه رئيسه
- يعلم مدير المركز الجامعي مجلس الإدارة بالآراء والتوصيات التي ابداها المجلس العلمي [1]

الفرع الثالث: المدارس العليا

هذا الصنف من مؤسسات التعليم العالي يعنى بالمستوى الأعلى للعلوم، حيث يسعى الى تطوير الطلبة والأساتذة المتفوقين في المراحل السابقة من التعليم وعليه سوف نقوم بتوضيح حول ماهية المدارس العليا والمهام المسندة اليها في مجال عملها .

أولا: تعريف المدارس العليا:

تعتبر المدارس العليا مدرسة قطب امتياز التكوين العالي تضمن تكوينا عالي للتأهيل لفائدة مختلف قطاعات النشاط، تسمى المدرسة مدرسة عليا كما يمكن أن تسمى مدرسة وطنية عليا عندما تتضمن تكوينا ذا طابع وطني[2].أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16_176 المؤرخ في 14يونيو2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا، الذي ألغي المرسوم التنفيذي رقم 05_500 المؤرخ في 29ديسمبر2005 والذي يحدد مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها .عرفها هذا المرسوم بموجب المادة 02 منه على أنها " مؤسسة عمومية ذات طابع علمي ثقافي مهني، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

ثانيا: مهام المدرسة العليا:

1- مهام المدرسة في مجال التكوين العالي في ميدان أو ميادين تخصصها فيما يأتي :

[1]-الجريدة الرسمية العدد 58المؤرخة في 25 غشت 2005 ص 7

[2]-الجريدة الرسمية العدد36 المؤرخة في 19يونيو2016 ص12

– ضمان تكوين إطارات مؤهلة تأهيلا عاليا

– ضمان التكوين التحضيري من أجل الالتحاق بالتدوين في الطور الثاني

– تلقين الطلبة مناهج البحث وضمان التكوين بالبحث وللبحث

– المساهمة في إنتاج ونشر العلوم والمعارف وتحصيلها وتطويرها

– ادخال بعد الابتكار والتحويل التكنولوجي والمقاولاتي سواء في تكوين أوفي البحث

تلقين الطلبة الابتكار والمقاولاتية

–ضمان التكوين لمهنة الأستاذ لصالح قطاع التربية الوطنية

–ضمان نشاطات التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف لفائدة إطارات القطاعات الاجتماعية والاقتصادية [1]

2– مهام المدرسة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي –

ترقية العلوم والتقنيات –المشاركة في دعم القدرة التقنية والوطنية

–المساهمة في تطوير البحث الأساسي والتطبيقي لدى المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة عن طريق تشجيع الابتكار

–المساهمة في تثمين نتائج البحث العلمي ونشر الاعلام العلمي والتقني

– المشاركة ضمن المجموعة العلمية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها

– ترقية الإنتاج العلمي وتشجيع التنافس[2]

المطلب الثاني: هيئات التوجيه والإدارة والوساطة والدعم للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

تتمثل أعمال هذه الهيئات في مراقبة وحسن سير مؤسسات البحث العلمي، والوقوف على كل ما له علاقة بالبحث والتطوير التكنولوجي، وتقسم الى هيئات إدارية مكلفة بالإشراف على نشاطات البحث العلمي، وهيئات الوساطة التي تكلف بالربط بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الأخرى، وهيئات داعمة تكفل لها مهمة التقييم والتثمين نحو نتائج البحث .

[1]– المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 16–176 المؤرخ في 14 يونيو 2016

[2]–الجريدة الرسمية العدد 36 المؤرخة في 19 يونيو 2016 ص 14

الفرع الاول: هيئات التوجيه والإدارة

تعنى هذه الهياكل الإدارية بالسهر على التسيير الحسن والجيد لمؤسسات البحث العلمي في اطار مراقبة نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مهما اختلفت مجالات المؤسسات البحثية .

أولا: اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

كرس القانون رقم 15 -21 المؤرخ في سبتمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في المادة 27 منه، حيث نصت على ما يلي " تتكفل اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى كل دائرة وزارية بترقية أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع وتنسيقها وتقييمها .تحدد مهام هذه اللجان وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم[1]"

ينظم هذه اللجان المرسوم التنفيذي رقم 99-243 المحدد لمهامها وكيفية تشكيلها وسيرها، ومن حيث المهام وبصفة عامة، فإن اللجان القطاعية مكلفة في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي بترقية نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع وتنسيقها وتقييمها، تشمل هذه المهمة الأعمال التالية :

- جمع العناصر الضرورية لإعداد سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بكل قطاع واقتراحات
- السهر على التنفيذ المتناسق لبرامج البحث العلمي ومتابعتها وتقييم النتائج المتوصل اليها
- تقدير الوسائل البشرية والمالية اللازمة لإنجاز برامج للبحث العلمي واقتراحات
- تحديد واقتراح كل نشاط تكويني بواسطة البحث بهدف تدعيم الطاقات العلمية
- اقتراح العناصر التي تساعد على إعداد حصائل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- دراسة واقتراح كل إجراء من شأنه تعميم نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ونشرها وتثمينها-
- تقويم نشاطات التعاون في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- اعداد بطاقية الطاقات العلمية والتقنية وتحيينها
- ابداء الرأي حول مشاريع انشاء المخابر ومصالح البحث المحدث لدى مؤسسات التعليم العالي والتكوين العاليين.

[1]-الجريدة الرسمية العدد 71 المؤرخة في 30ديسمبر 2015 ص11

– توطيد الحصائل التي تعدها أجهزة التقويم التابعة لهياكل تنفيذ البحث اقتراح البرامج القطاعية للبحث العلمي التي تمول من الصندوق الوطني للبحث[1].

ثانيا: اللجان المشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي :

أنشئت اللجان المشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92–22 المؤرخ سنة 1992 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 08–238 المؤرخ في 21يوليوسنة 2008 المتضمن انشاء اللجان المشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه ويضبط سيرها وتنظيمها .

تكلف اللجان المشتركة بين القطاعات ببرمجة أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنسيقها وترقيتها وتقييمها، استنادا لنص المادة 28 من القانون رقم 15–21 [2]،وفي إطار التعديل الذي طرأ على المرسوم الذي ينظم هذه اللجان ويحدد مهامها على وجه الخصوص نصت المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 08–238 على ما يلي ":تعدل وتتمم المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 92 –22 المؤرخ في 13يناير سنة 1992 والمذكور أعلاه وتحرر كما يأتي' :المادة 03: في إطار الأحكام القانونية والتنظيمية، تتكفل اللجنة ببرمجة وترقية وتنسيق وتقييم أشغال البحث والتطوير التكنولوجي للبرنامج أو البرامج الوطنية المنوطة بها .وبهذه الصفة تتكفل اللجنة على الخصوص بما يأتي:

– إعداد البرامج الوطنية للبحث ودراسة الاعتمادات والوسائل وكيفيات وضعها حيز التنفيذ.

– ابداء الرأي في ماي خص كيفيات توزيع الاعتمادات وتخصيصها.

–تنظيم التشاور والإدارة بين هيئات البحث والمؤسسات الاقتصادية المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمجال البحث لضمان تنسيق افضل.

– تشجيع البحث حول مشاريع الجامعة متعددة الاختصاصات واقتراح كل التدابير لتطويره.

– المساهمة في تنسيق أعمال التعاون المرتبطة بالبرامج الوطنية التي تكون مكلفة بها.

– اقتراح عناصر الاستشراف من أجل اعداد البرامج الوطنية للبحث وتقييمها وتحيينها.

– تقييم برامج البحث واعداد تقارير سنوية حول حالة تقدم البرنامج أو البرامج التي تكون مكلفة بها.

– اقتراح أعمال تثمين نتائج مشاريع البحث[3].

---

[1]–الجريدة الرسمية العدد 77 المؤرخة في 03نوفمبر 1999 ص 3 ,4

[2]–الجريدة الرسمية العدد 71 المؤرخة في 30ديسمبر 2015 ص 11

[3]– الجريدة الرسمية العدد 43 المؤرخة في 30 يوليو 2008 ص 18، 19

ثالثا: المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

1- تعريف المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

أنشئ المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بموجب القانون رقم 98-11 في نص المادة 14 منه [1]،وتم استحداثه في المادة 29 من القانون رقم 15-21 حيث نصت المادة على ما يلي "يكلف المجلس الوطني لتقييم الموضوع لدى الوزير المكلف بالبحث العلمي بتقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وخياراتها ونتائجها وكذا بإعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها يتشكل المجلس أساسا من الشخصيات العلمية المستقلة تحدد مهام المجلس وتشكيلته وكيفيات سيره عن طريق التنظيم" .[2]

يحكم هذه الهيئة المرسوم التنفيذي رقم 35-10 المؤرخ في 21يناير سنة 2010 الذي يحدد مهام المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتشكيلته وكيفيات سيره .

2-مهام المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

يكلف المجلس في اطار المهام المحددة بالتقييم الاستراتيجي ومتابعة اليات تقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما يلي:

-تقييم الاستراتيجيات والوسائل الموضوعة حيز التنفيذ في اطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

-تقدير الحاجات من الكفاءات لتحقيق اهداف المسطرة للبحث واقتراح كل تدبير يرمي الى تطوير الطاقات العلمية الوطنية

-المساهمة في تحليل تطور النظام الوطني للبحث.

-اقتراح التدابير التي تسمح بأحسن تنافسية علمية دوليا.

-اعداد حصيلة نشاطاته عند انتهاء كل برنامج خماسي[3].

3-تشكيلة المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

يتشكل المجلس من الوزير المكلف بالبحث العلمي طبقا المرسوم التنفيذي رقم 35-10، يتكون من رؤساء اللجان القطاعية المشتركة وممثلين من اللجان القطاعية الدائمة وممثلين عن المؤسسات العمومية ذات

[1]-الجريدة الرسمية العدد 62 المؤرخة في 25 غشت سنة 1998 ص 06

[2]- الجريدة الرسمية العدد71 المؤرخة في 30 ديسمبر 2015 ص 11

[3]- الجريدة الرسمية، العدد 06 المؤرخة في 24 يناير 2010 ص 16

طابع العلمي والتكنولوجي وممثل واحد عن مراكز البحث والتنمية لدى المؤسسات العمومية أو الخاصة، وست (06) شخصيات علمية، يكون واحد منهم عضو في الجمعيات العلمية وممثلان عن قطاعات اجتماعية واقتصادية ذات علاقة بنشاطات البحث وكذلك من المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي[1] .

رابعا: المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات:

1. تعريف المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات:

المجلس هيئة مستقلة يوضع لدى الوزير الأول ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري[2] يتكفل برسم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العلوم والتكنولوجيات وكذا العلوم الاجتماعية وتجدد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث وتنسيقها وتقييمها وتنفيذها.

كرس القانون رقم 15-21 المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات في نص المادة 30 حيث أسندت له مهمة تحديد توجهات السياسة الوطنية في هذا المجال، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث وتقييمها وتنفيذها .

وحددت مهامه بموجب القانون رقم 20-01 المؤرخ في 30مارس 2020 المحدد لمهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه.

2- مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات:

يكلف المجلس بإداء آراء وتوصيات خاصة حول:

-الخيارات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

-المخطط الوطني لتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

-الاولويات بين البرامج الوطنية للبحث

-ترقية الإبداع العلمي والتقني في الوسط الجامعي وادماجه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

-الحفاظ على القدرات العلمية والتقنية والوطنية وتثمينها وتعزيزها

-دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للسياسات العمومية

-تنسيق نشاطات البحث ما بين القطاعات

---

[1]-د. احميداتو محمد، المرجع السابق ص 36، 37

[2]-المادة 02 من القانون رقم 20-01 المؤرخ في 30ديسمبر 2020 المحدد لمهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه .

-تقسيم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وخياراتها ونتائجها وكذا إعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها[1] .

خامسا: الندوة الوطنية للمؤسسات العمومية:

كرس القانون رقم 15-21 الندوة الوطنية للمؤسسات العمومية في المادة 32 حيث عرفها على أنها إطار للتشاور والتنسيق حول أنشطة شبكة مؤسسات البحث وتطبيق السياسة الوطنية المعتمدة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

حددت مهام الندوة الوطنية وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم[2]، جاءت هذه الندوة على غرار الندوة الوطنية للجامعات المحدثة سنة 2000 بعد تعديل القانون رقم 05-99 المؤرخ في 4ابريل 1994 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.[3]

سابعا: المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

نص عليها القانون رقم 15-21 في المادة 31 حيث أطلق عليها مصطلح الجهاز الوطني الدائم: "يكلف الجهاز الوطني المدير الدائم بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في جميع الدوائر الوزارية في إطار جماعي ومشترك بين القطاعات، يوضع هذا الجهاز الوطني المدير الدائم تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث العلمي ويتمتع بالاستقلالية في التسيير.

-تكلف بتنفيذ جميع الأحكام المتعلقة بالبرمجة والتقييم والتنظيم المؤسساتي وتطوير الموارد البشرية والبحث الجامعي والتطوير التكنولوجي والهندسة والبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية والاعلام العلمي والتقني والتعاون العلمي وتثمين نتائج البحث والهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى وتمويل البرنامج الخماسي.

-تتكفل المديرية العامة بمقررات وتوصيات المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وتنفيذها، وتتولى أمانة الأشغال.

-التنسيق الجماعي والمشترك بين القطاعات لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبالاتصال مع اللجان القطاعية الدائمة التابعة للقطاعات المعنية لهذا الأنشط .[4]

---

[1]-الجريدة الرسمية، العدد 20 الصادرة في 5 افريل 2020 ص 04

[2]-الجريدة الرسمية، العدد 71 المؤرخة في 30 ديسمبر 2015 ص 11

[3]-د. احميداتو محمد، ص 36

[4]-الجريدة الرسمية، العدد 08 المؤرخة في 6 فبراير سنة 2013 ص 28، 29

حدد مهام هذه المديرية في المرسوم التنفيذي رقم 13-81 المؤرخ في 30 يناير 2013 الذي يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها وهي كالاتي :

تكلف المديرية العامة تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار جماعي ومشترك بين القطاعات، كما هي محددة في القانون رقم 98-11 [1] .

للإشارة فإن القانون رقم 98-11 كرس المديرية العامة للبحث العلمي والتكنولوجيات في نص المادة 14 منه وأطلق عليها مصطلح "الهيئة الوطنية المديرة الدائمة " ومنحها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ثم صدر القانون رقم 08-05 لتعديل المادة 14 التي نصت على انشاء جهاز وطني مدير دائم موضوع تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث العلمي ويتمتع بالاستقلالية المالي في التسيير.

وبذلك تكون المادة الجديدة قد نزعت الشخصية المعنوية للهيئة وأصبحت المديرية العامة للبحث العلمي هيكل إداري تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.[2]

سابعا: الاكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا:

تم إحداث هذه الهيئة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-85المؤرخ في 10مارس 2015، والمتضمن انشاء الاكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ويحدد مهامها وتشكيلته وتنظيمها. وحسب هذا المرسوم فإن الاكاديمية الجزائرية للعلوم التكنولوجيا هيئة وطنية ذات طابع علمي وتكنولوجي مستقلة ودائمة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

تضم الاكاديمية شخصيات وطنية واجنبية الأعلى كفاءة في ميدان العلوم والتكنولوجيات وتتشكل من أعضاء دائمين وأعضاء مشاركين . [3]

تعرف بأنها هيئة تفكير وخبرة واستشارة في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيات العصرية وهي شريك المؤسسات الدولة والهيئات العمومية والخاصة. كما أنها كيان علمي مستقل كرسها الدستور وتم وضعها تحت وصاية رئاسة الجمهورية . وتكلف بالمهام التالية:

1-في مجال مهمة ترقية العلوم والتكنولوجيات وتعزيز أثرهما في المجتمع:

-ممارسة دور الخبرة والاستشارة

[1]-المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 13-81 المؤرخ في 30 يناير 2013 المحدد لمهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها .

[2]- د. احميداتو محمد، المرجع السابق ص 40

[3]-المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 15-85 المؤرخ قي 10 مارس 2015 المتضمن انشاء الاكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات والمحدد لمهامها وتشكيلها وتنظيمها.

-المساهمة في ترقية العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها

-المساهمة في تطوير تعليم العلوم والتكنولوجيات وتطبيقاتها

-ترقية تطور الثقافة العلمية والتقنية لتقريب العلوم والتكنولوجيات من المجتمع

-تشجيع الحياة العلمية والتكنولوجية ودعم إنتاج المعارف – تشجيع التعاون الدولي[1]

2-في مجال الخبرة والاستشارة:

- المساعدة وتقديم الاستشارة للدولة الجزائرية وخاصة لرئيس الجمهورية والحكومة والهيئات العمومية والخاصة الأخرى في إطار تحديد تنفيذ السياسة الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيات

-القيام بدراسات حول مشاكل المجتمع التي تثير اشكالات قانونية واخلاقية وأمنية ناجمة عن تطبيق العلوم والتكنولوجيات كمشكلة الطلاق أو ترويج المخدرات حيث يتم الوقوف على اهم اسباب ظهور هذه المشاكل وتفاقمها خاصة في السنوات الأخيرة من ثم تحليلها الوصول إلى نتائج التي تمكننا من الحد منها وهنا يتم تطبيق آليات البحث العلمي

-السهر على تحديد المشاكل المرتبكة بتطور العلوم والتكنولوجيات واستباق القطيعة التكنولوجية والاقتصادية .[2]

3-في مجال المساهمة في ترقية العلوم والتكنولوجيات

-التشجيع على اكتساب المعارف الأساسية

تشجيع البحث الأساسي والتطبيقي

المبادرة بالبرامج والمساهمة في تطويرها في مجالات العلوم والتكنولوجيات

-المساهمة في ترقية نتائج البحث وتثمينها[3]

4-في مجال تطوير الثقافة العلمية والتقنية والتقارب بين العلوم والتكنولوجيات مع المجتمع

-المشاركة في الحوار العلمي حول المواضيع الكبرى الراهنة من خلال حضور ندوات علمية حول أهم الظواهر التي تهدد استقرار المجتمع والتي ايضا تعود طالب البحث على الاستنتاج والتحليل الجيد

-تشجيع اللقاءات بين الباحثين والمتعاملين الاقتصاديين والبرلمانيين بغرض تشجيع التفاعلات بين عالم العلوم والتكنولوجيات مع المجتمع

---

[1]-المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 15-85

[2]-المادة 05 من نفس المرسوم

[3]-المادة 06 من نفس المرسوم

5–في مجال تشجيع الحياة العلمية والتكنولوجية دعم انتاج المعارف:

–اثارة الميول العلمية والتكنولوجية لدى الشباب من خلال توفير فضاءات علمية وكذلك الترويج لقيمة البحث العلمي بنسبة أعلى من أجل التأثير الجيد في الباحثين

–السهر على نشر المستجدات العلمية والتكنولوجية تجاه الجاليات الوطنية والدولية من أجل إبراز الإنتاج المعرفي والعلمي العلوم في الجزائر

–منح جوائز للأشخاص الذين تميز على الخصوص بأعمالهم مما يحفزهم لإنتاج علوم جديدة وما يجعل الباحثين الأقل منهم بحثا يثابرون أكثر بالعلم ولأجله[1]

الفرع الثاني: هيئات الوساطة:

تتكفل هذه المؤسسات بالربط بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات العمومية الأخرى في مجال تطير نشاطات البحث العلمي وتضم هذه المؤسسات الوكالة الموضوعاتية للبحث العلمي والوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية.

أولا: الوكالة الموضوعاتية للبحث العلمي:

1– تعريف الوكالة الموضوعاتية للبحث العلمي:

عرفها القانون رقم 21_15 في المادة 06 منه على أنها مؤسسة رائدة موجودة بين الإدارة المركزية وكيانات تنفيذ أنشطة البحث، تكلف بتنسيق وتنفيذ برامج البحث التابعة لميدان اختصاصها وتثمينها.[2]

وعرفت حسب المرسوم التنفيذي رقم 11_98 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 الذي يحدد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث العلمي وتنظيمها وسيرها بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي[3] .

ومن أجل تنسيق نشاطات البحث ومتابعتها أنشئت وكالات موضوعاتية في مختلف القطاعات مثل:

الصحة: الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة

الزراعة: الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجية وعلوم الزراعة والتغذية

العلوم الاجتماعية والانسانية: الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية

العلوم الطبيعية: الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة والحياة

---

[1]–الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة في 25 مارس 2015 ص 05

[2]–الجريدة الرسمية ن العدد 71 المؤرخة في 20 ديسمبر 2015 ص 07

[3]–المادة 02 من المرسوم

2- مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث العلمي:

تكلف الوكالة الموضوعاتية للبحث بتنسيق ومتابعة البرامج الوطنية للبحث العلمي التي تنتمي إلى مجموعة كبيرة من التخصصات العلمية وعليه أسندت إليها المهام التالية:

-إعداد برنامجها السنوي والمتعدد السنوات حسب الاولويات المقررة وتسهر على تنفيذه

-القيام بإعلان المناقصات حسب المواضيع المقترحة في إطار برامجها ومتابعتها

-تمويل مشاريع البحث المقررة من ميزانية المبرمجة بواسطة اتفاقيات أو عقود

-تشجيع وتنشيط دواليب الدعم والتسيير الإداري والمالي لمشاريع البحث وحلقاته

-المساهمة في التكفل المادي والمالي التظاهرات العلمية الوطنية والدولية المنظمة في الميادين المرتبطة بنشاطاتها

-المشاركة بالاتصال مع الهياكل المعنية في تمويل أعمال تحسين المستوى وتجديد المعارف الضرورية لتحقيق برنامجها

-تحديد القائمة الاسمية للتجهيزات المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث المسندة إليها

-تطوير علاقات التبادل والتعاون مع اي هيئة وطنية أو أجنبية تعمل في الميدان نفسه

-ضمان نشر نتائج البحث وتوزيعها والمساهمة في تثمينها[1]

ثانيا: الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية:

1-تعريف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم98-137 المؤرخ في 03ماي سنة 1998 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وسيرها، وقد خصص لها القانون رقم 15-21 فصلا كاملا بعنوان التثمين وبتضمين مصطلح الوكالة .

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .[2]

توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي[3]

تخضع الوكالة الى قواعد القانون العام في علاقاتها مع الدولة وفي علاقاتها مع الغير الى احكام القانون التجاري حيث تعتبر الوكالة تجارية .[4]

---

[1]-الجريدة الرسمية , العدد 66 المؤرخة في 04 ديسمبر 2011 ص 04

[2]-المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 98-137

[3]-المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 98-137

[4]-المادة 02 من نفس المرسوم

2- مهام الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية:

تتكفل بمهمة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية التكنولوجية عن طريق تحويل نتائج البحث وتثمينها بما يلي:

-تحديد نتائج البحث الواجبة التثمين وانتقائها.

-المشاركة في استغلال نتائج البحث وفي تنظيم منظومات ومناهج تثمينها بفعالية افضل لترقية التنمية والابداع التكنولوجيين.

-تطوير التعاون والتبادل وترقيتهما بين قطاع البحث والقطاعات المستعملة لضمان تثمين التقنيات والتكنولوجيات والمعارف الجديدة ونقلها، لاسيما في اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة .

-تشجيع ودعم كل مبادرة تهدف الى تطوير التكنولوجيا وادراج اعمال مبتكرة عليها

-مساعدة المخترعين في التكفل بالخدمات لتحقيق النماذج الاصلية ودراسة السوق والبحث عن الشركاء وحماية براءة الاختراع

-تنظيم متابعة التكنولوجيا، لاسيما بإنشاء مراصد وشبكات نشر التكنولوجيا .[1]

الفرع الثالث: الهيئات الداعمة للبحث العلمي والتكنولوجي

في مجال دعم نشاطات البحث العلمي أنشئت هذه الهياكل للمساهمة في تطوير وإنتاج المعارف العلمية والدفع بعجلة التقدم نحو الابتكار والتقدم .

أولا . المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي:

1- تعريف المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي:

تعرف حسب المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 21يوليو2012 المحدد لمهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها بأنها: مجموعة الوسائل الخاصة والتجهيزات التقنية والعلمية التي توضع بصفة مشتركة تحت تصرف مؤسسات التعليم او التكوين العالي والمؤسسات الاستشفائية الجامعية ومؤسسات البحث العلمي والوكالات الموضوعية للبحث، من اجل انجاز برامج بحث محددة ومصادق عليها. وهو نفس التعريف الذي أعطاها إياه القانون رقم 15-21 في نص المادة 06 والمادة 44 منه .[2]

[1]-الجريدة الرسمية، العدد 28 المؤرخة في 06 ماي سنة1998 ص 10

[2]-الجريدة الرسمية , العدد71 المؤرخة في 20 ديسمبر 2015 ص ص 8 - 12

تكتسي المصالح المشتركة للبحث احد الاشكال التالية:[1]

-أرضية تكنولوجية

-أرضية تقنية للتحليل الفيزيوكيميائي

-أرضية تقنية للحساب المكثف

-وحدة جهوية للتوثيق

-أرضية تقنية طبية

-مركز لتوصيف المواد

-أرضية تقنية لتطوير البرمجيات

-حاضنة

2- إنشاء المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي:

يمكن انشاء المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي بعد ادلاء اللجنة القطاعية الدائمة او اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية برأيها في انشائها بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المكلف بالمالية، او بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المكلف بالمالية والوزير المعني .[2]

تنشأ هذه الوكالة بشروط يمكن حصرها فيما يلي:

-أهمية نشاطات المصالح المشتركة للبحث حسب حاجيات المؤسسات المعنية والقطاع الاجتماعي والاقتصادي .

-توفر موارد بشرية ذات علاقة او بالإمكان توفيرها

-توفر الهياكل القاعدية اللائمة لاستعمال التجهيزات

-الوسائل المادية والمالية الموجودة

3- مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي:

تكفل المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي بمهمة جمع الوسائل المشتركة في مجال الكفاءات والتجهيزات العلمية والتمويل، بهدف تشجيع تنمية مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمؤسسات الاستشفائية الجامعية ومؤسسات البحث العلمي والوكالات الموضوعاتية للبحث، وكذا المؤسسات الاقتصادية المعنية .

---

[1]- الجريدة الرسمية، العدد 44 المؤرخة في 29 يوليو 2012 ص 17

[2]-المادة 03 من المرسوم رقم 12-293 المؤرخ في 21 يوليو 2012 المحدد لمهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها .

المبحث الثاني: مؤسسات البحث العلمي المستقلة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

هذه المؤسسات مستقلة بنظامها وتسييرها في نشاطاتها حول البحث العلمي، أي بمعنى اخر لا تعنى بالتعليم والبحث بل تعنى بالبحث واكتشاف العلوم فقط، حيث ان الباحثين هناك ذو مستوى عالي يضمن انتاج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وقد ارتأينا الى تقسيم هذا المبحث الى مطلبين

المطلب الأول: المؤسسات المدنية

المطلب الثاني: المؤسسات العسكرية

المطلب الأول: المؤسسات المدنية

بالرغم من الطبيعة القانونية لهذه المؤسسات التي اخذت الطابع الاقتصادي في شكلها القانوني وبما ان جلّ مؤسسات البحث العلمي في الجزائر تابعة لوزارة التعليم العالي إلا ان هذه المؤسسات جعلت احدى اهم مهامها هو تنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لاسيما في مجال الصحة خاصة وعليه سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين اساسين يضم كل فرع مؤسسة بحثية في مجال الصحة.

الفرع الأول: معهد باستور بالجزائر

معهد باستور مؤسسة بحثية في اطار الصحة العامة الإنسان، حيث يسعى باحثيها الى اكتشاف الامراض وإيجاد الادوية المناسبة لها، والجزائر كغيرها من الدول خصصت لها فرع في الجزائر العاصمة في مجال محاربة الامراض والأوبئة وصناعة الادوية .

أولا: تعريف معهد باستور بالجزائر:

يعد معهد باستور مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حسب المرسوم التنفيذي رقم 94-74 المؤرخ في 30ديسمبر1994[1]. جاء هذا الأخير لتحويل معهد باستور من مؤسسة ذات منفعة عامة الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري نتيجة التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في الفترة آنذاك من نظام اقتصادي مركزي (الاشتراكية) الى نظام اقتصادي حر (الرأسمالية) ، وقد صعّب هذا التحول نوعا ما تسيير مختلف المؤسسات آنذاك حيث اضطرت معظمها الى التعايش من جديد مع النظام الحر. ولعل ابرز دوافع الدولة الجزائرية الى تحويل المعهد الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري هو الرغبة في تطوير مجال البحث العلمي للمعهد

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 94-74 المؤرخ في 30ديسمبر 1994 الذي يحول معهد باستور الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري . الجريدة الرسمية، العدد 19 المؤرخة في 29 شوال 1414 ص 05

وزيادة الإنتاج وتحسين الخدمات[1]، لمواكبة التطور والعصرنة حيث أصبحت الدول تقاس بمجالها الاقتصادي والعلمي على الخصوص وهذا ما جعل هذين المجالين في تقارب مستمر الى ان اصبح البحث العلمي احد اهم عوامل التطور الاقتصادي للبلدان المتطورة من خلال استغلال الطاقة البشرية المزودة وان صح التعبير بمختلف العلوم والأجهزة التي توفر لها الجو المناسب لإنتاج وتطوير البحث العلمي، وقد اشتمل معهد باستور على مجال بحثي حساس وهو مجال الصحة حيث يعمل على الكشف عن الامراض المعدية، البيكتربولوجيا، الفيروسات، الطفيليات، البيولوجيا الجزيئية، البيوتكنولوجية فهو يختص بعلم البيولوجيا الذي يخدم صحة الانسان هذا ما أدى الى ظهوره في صورة مؤسسة بحثية عملها الكشف عن الامراض المعدية، الصحة العمومية والتعليم . وبهذا اخذ معهد باستور تصنيف خاص عن باقي المؤسسات الاقتصادية لكونه ذو مهمة مزدوجة يمكن حصرها في الاقتصاد العلمي أي بمعنى اخر تأثر الاقتصاد بصورة إيجابية بتطوير البحوث العلمية واكتشاف المعارف حيث أصبحت تقاس هيبة الأمم بمدى تطورها في المجال العلم والتعليم .

ثانيا: المهام المسندة لمعهد باستور في حدود مجال عمله:

1-في مجال البحث والمرجعية:

- تطوير وترقية البحث العلمي في مجال التشخيص والعلاج من الناحية النظرية والتطبيقية،
- اعداد تقنيات جديدة من خلال إيداع براءات الاختراع وصنع وتطوير هذه التقنية عن طريق اقتناء رخص من اجل تحسينها واعتمادها وتكييفها،[2]
- السهر على تطوير واكتشاف البحث فيما له أهمية لصحة الانسان والحيوان،
- ضبط المفاهيم والتقنيات والمقاييس التي تدخل في مجال عمله ونشر ذلك،
- التعرف على الجراثيم التي تعرضها عليه المخابر من خلال تحليلها واستنتاجها،
- المشاركة ضمن اطار تأسيس التراث الوطني العلمي وحمايته في تنمية بنك المكروبات وبنك الخلايا وبنك الامصال الوطنية.

[1]-لبني سمية، معهد باستور بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الحقوق مدرسة الدكتوراه فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق -سعيد حمدين- جامعة الجزائر 01 بن يوسف بن خدة سنة 2015-2016 ص 10

[2]-الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 29 شوال1414 ص06

- المشاركة في المراقبة الوبائية للوصمات الناتجة او المرتبطة بالجراثيم التي يقوم المعهد بتشخيصها، وظهر هذا الدور جليا من خلال السنوات الأخيرة تزامنا مع تفشي فيروس كورونا والذي كان فيه لمعهد باستور دور كبير في كشف وإحصاء هذا الفيروس خاصة وانه ذو سلالات متحورة.
- توعية المجتمع بأهمية النظافة وترقيتها وجودة البيئة النظيفة عن طريق المشاركة مع المؤسسات والهيئات المعنية في اطار العمل على توفير بيئة نظيفة خالية من الميكروبات والفيروسات .

2-في مجال التكوين:

- المساهمة في تلقين العلوم والتقنيات التي تدخل في اطار اعماله في كل مستويات التعليم العالي،
- المساهمة في تكون مستخدمي المخبر وتحسين مستواهم وعادة تكوينهم. [1]

3-في المجال الصناعي والتجاري:

-تنظيم مهمات دراسية وبحوث وتحقيقات واستعمال مخابره ومنشاته الخاصة بالبحث والمراجع والمراقبة وتنمية الإنتاج للمساهمة في الخبرة والاستشارة.

-تطوير الامصال والتلقيحات والمنتوجات البيولوجية الأخرى التي تستعمل في طب الانسان والطب البيطري زيادة على كواشف التشخيصات وانتاج ذلك او تكليف من يقوم بإنتاجه واستيراده او تصديره وتوزيعه او تكليف من يقوم بتوزيعه.

-مراقبة الامصال والتلقيحات والمنتوجات البيولوجية التي تستعمل في طب الانسان والطب البيطري،

-ترقية انتقاء الجذور التلقيحية او ذات الطابع الصناعي.

-تطوير انتقاء الحيوانات المخصصة للمخبر وترتيبها واستيرادها وتصديرها.

-ينظم المعهد أية علاقة دولية للتعاون والتبادل ن خاصة مع الهيئات المماثلة.[2]

ثالثا: دور البحث العلمي في تطوير نشاطات معهد باستور:

تمثلت المهام الأساسية لمعهد باستور من تأسيسه سنة 1888 بفرنسا في البحث، الصحة العامة، التعليم والبحث العلمي في مجال البيولوجيا والاجسام الدقيقة كمؤسسة علمية لا تهدف الى تحقيق الربح لكن من خلال الانفتاح على القطاع الخاص والتحول من نظام الاحتكار الى النظام الحر سعت مختلف المؤسسات الى تطوير نفسها حيث أصبحت جل المؤسسات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،

[1]-المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 94-74 المؤرخ في 30 مارس 1994، يحول معهد باستور الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، الجريدة الرسمية، العدد 19 المؤرخة في 29شوال1414 ص 07

[2]-المادة 06 من الرسوم 94-74 المذكور سابقا

فقد أدت البحوث واكتشافات المنجزة داخل معهد باستور الى تطوير هذا المعهد من خلال انتاج اللقاح والادوية المستحدثة للأمراض النادرة نظرا دقة اكتشافاته وبحوثه العلمية حيث يعتبر اول معهد بحثي قام بعزل فيروس نقص المناعة المكتسبة المسبب لمرض الايدز .

تفطنت جل الدول الى مدلا أهمية هذه البحوث وجعلها مصدر اقتصادي هام على غرار دولة السعودية التي بدأت انتاج اللقاحات والامصال سنة 1992 وبعد مرور سبعة سنوات فقط من الإنتاج أصبحت تمول وتوزع مضادات الافاعي والعقارب لجميع دول

رغم كل ما تشهده الدول من تطوير وانتاج البحث العلمي في مجال الصحة واستغلال الطاقة البشرية إلا ان الجزائر بالرغم من كل ما تقدمه الدولة من اسهامات سنوية الا ان الظروف لم تتحسن في مجال البحث وجودته ولم يستطع استثمار التجربة في انتاج الامصال واللقاحات واعتمد فقط على الاستيراد لتوفير حاجيات مخزونه من اللقاحات والامصال .[1]

الفرع الثاني: مجمع صيدال

يساهم مجمع صيدال في عملية البحث والتطوير التكنولوجي من خلال انتاج وصناعة الادوية وهذا يعتمد بشكل كبير على المعرفة والعلوم، وعليه يعتبر البحث العلمي اثر إيجابي في تطوير ورقي هذه المؤسسة .

أولا: تعريف مجمع صيدال:

مجمع صيدال هو شركة مساهمة يقدر رأسمالها ب 2.5 مليار دينار جزائري، مهمته الأساسية تطوير، انتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستقطاب البشري والبيطري، لضمان موقع فعال على المستوى الوطني والإقليمي وكذا اختراق الأسواق العالمية [2]. هذه الطبيعة القانونية لمجمع صيدال باعتباره مؤسسة الاقتصادية لم تمنعه من ان يكون مؤسسة علمية بحثية هدفها تطوير البحث، بل ان اهم ما يعنى به مجمع صيدال هو البحث وتطوير المنتوجات الصيدلانية والسهر على انتاج واكتشاف الادوية في مجال الاهتمام بصحة الانسان . يقع مقره الاجتماعي في الدار بيضاء بولاية الجزائر ن يتكون من عدة مديريات مركزية وثلاثة فروع إنتاجية وهي فارمال، بيوتيك، أنتيبيوتيكال، إضافة الى مركز البحث والتطوير ووحدات تجارية .

[1]– لبني سمية، المرجع السابق ص 102

[2]–فاطمة محبوب، تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية –دراسة حالة مجمع صيدال–، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015–2016 ص 155

ثانيا: مهام مجمع صيدال:

تكمن المهمة الأساسية لمجمع صيدال في تطوير وانتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للطب البشري والطب البيطري، وهذا ما يبرز العلاقة الوطيدة بين انتاج البحوث العلمية والتطور الاقتصادي أي ان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي له دور أساسي في النهوض بالاقتصاد وهذه المؤسسة تجسد هذا الطرح من خلال المهام التالية:

-البحث والتطوير في المجال الطبي وصناعة المستحضرات الدوائية

-انتاج الادوية ذات الاستعمال البشري والمواد المختلفة المستخدمة في الإنتاج الصيدلاني

-تسويق المنتجات الصيدلانية التي ينتجها المجمع عن طريق الوحدات التجارية التي يمتلكها

-تلبية حاجات السوق الوطني بتوفير مختلف الادوية

-استيراد وتصدير كل ما يتعلق بالمواد الصيدلانية والكيميائية سواء على شكل مواد أولية او منتجات نصف مصنعة او كاملة الصنع .[1]

ثالثا: أهداف مؤسسة مجمع صيدال:

يهدف مجمع صيدال الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية التالية:

-الارتقاء بالإنتاج الى مستوى امثل يتماشى مع الطاقات والإمكانيات المتاحة

-تطوير اتفاقيات الشراكة مع الأجانب وتفعيلها ميدانيا

-تنويع وتوسيع قائمة المنتجات من الادوية

-تطوير نظام التسويق لضمان تكثيف وتواجد وتغطية الادوية لمختلف مناطق التراب الوطني

-ترشيد استخدام عنصر العمل من خلال تأهيل العمال من اجل تحسين الإنتاجية [2]

-طرح منتجات تتوافق ومتطلبات القانونية لاسيما من حيث السلامة

-العمل على تحقيق الامن الدوائي محليا

-خلق مناصب عمل جديدة

-تطوير التحالف الاستراتيجي من خلال الاشتراك في مشاريع مع مخابر ذوي شهرة عالمية

---

[1]- حورية شعيب، تسيير وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الصناعية -دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ن تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ة التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2013-2014 ص 94

[2]-حورية شعيب، المرجع السابق ص 94

-تعزيز مكانته في سوق الدواء، حتى يصبح مرجعا في محيط تنافسي منفتح على التكنولوجيات الحديثة والابتكارات، كما يعمل من اجل الحفاظ على صورته وضمان ديمومته

-منافسة السوق الخارجي وخاصة الافريقي

-البحث عن الارضاء الكلي للزبون، وهذا من خلال نظام إدارة الجودة الشاملة .[1]

رابعا: الحلول المقترحة من اجل تطوير مجمع صيدال في المجال الاقتصادي:

من اجل ان يصبح مجمع صيدال لصناعة الدواء بالجزائر عنصرا تنافسيا في السوق الوطنية والعالمية لابد له من تفعيل دور التسويق الاستراتيجي وعليه تم اقتراح التوصيات التالية:

-الاهتمام اكثر بأنشطة البحوث والتطوير ورفع نسبة الانفاق عليها من اجل مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية .

-تطوير المستحضرات التي في مرحلة الانحدار، والاهتمام بتطوير الاشكال الصيدلانية.

-ضرورة قيام مجمع صيدال بتحالفات مع المنظمات الأجنبية ذات القدرات التكنولوجية المرتفعة.

-ضرورة الاتفاق بين مجمع صيدال ووزارة الصحة، حيث أدى هذا الغياب الى غياب نظرة مستقبلية .

-الاهتمام اكثر بزيادة جودة الدواء من حيث الفعالية ومن اجل اكتساب المزايا التنافسية.

-اتباع استراتيجية التسويق المتنوع والمركز من اجل الوصول الى المزايا التنافسية.

-اعداد برنامج واضح وقابل للتنفيذ عن أوجه التطور والاثار السلبية الناتجة عن تطبيق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وكيفية مواجهتها .

-الاخذ بعين الاعتبار كل التحديات المرتبطة بالحفاظ على الصحة العمومية ومستقبل صناعة الدواء

-ضرورة الاندماج في السوق العلمي والتعامل بإيجابية مع ظروف العولمة وحركة تحرير التجارة العالمية.[2]

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي

القطاع العسكري كغيره من القطاعات يعنى بتطوير البحث العلمي والتقدم التكنولوجي في مجال تخصصه، وهذا لان البحث العلمي لا يمس جانب فقط من المجالات بل يمس كل القطاعات لذلك اصبح اليوم الهدف الأول الأساسي لكل مؤسسة تسعى الى التطوير والتقدم نحو الأفضل .

---

[1]- محبوب فاطمة، المرجع السابق ص 156.

[2]- سامية لحول، د، زكية مقري، التسويق كأسلوب لمعالجة إشكالية تنافسية مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر ص ص 26- 27.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي التكنولوجي:

المؤسسة هي هيئة عسكرية تكلف بإنجاز أهداف الجيش الوطني الشعبي في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .[1]

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 12-12 المؤرخ في 16 يناير 2012 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، يحدد مقر المؤسسة بموجب النص المتضمن احداثها ويمكن نقله الى أي مكان اخر من التراب الوطني وتأخذ شكل معهد بحث، مركز بحث، وحدة بحث، مخبر بحث مستقل .[2]

يتقرر انشائها حسب المعايير التالية:

- الطابع الأولوي لمجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المراد دخولها
- حجم واستمرارية برامج ومشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المقرر إنجازها
- -تطوير المعارف العلمية والتقنية التي لها وقع على التحكم في تقنيات وتكنولوجيات الدفاع والامن
- وجود القدرات العلمية والتقنية الضرورية لتحقيق الأهداف المحددة في مخططات التطوير للهياكل الوصية

الفرع الثاني: مهام المؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي:

تكفل المؤسسة بمهمة انجاز برامج ومشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على وجه الخصوص بما يلي:

-المساهمة في التثمين العملياتي لنتائج البحث في ميدان العلوم والتكنولوجيات.

-إعداد دراسات ذات صلة بمجالات اختصاصها تكون تداعيات ذات أهمية اكيدة في مجال الدفاع والامن.

-ضمان التكفل بإنجاز برامج ومشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

-المشاركة في اعمال التقييس وضمان الجودة في مجالات اختصاصها.

-ضمان يقظة علمية وتكنولوجية ذات صلة بموضوعها وجمع العناصر اللازمة لتحديد مشاريع وبرامج جديدة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

---

[1]-المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 12-12 يتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي

[2]-المادة 03 من نفس المرسوم

-تقديم خدمات ذات صلة بمجالات اختصاصها لصالح هيئات وطنية أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية

-التشجيع على اكتساب المعارف العلمية والتقنية والتكنولوجية التي تساهم في تطوير الجيش الوطني الشعبي وتحديث تجهيزات الدفاع والامن، والتحكم في هذه المعارف ونشرها.

-تقديم المساعدة التقنية في مجالات اختصاصها لوحدات الجيش الوطني الشعبي المكلفة بالحفاظ على القدرات العملياتية للوسائل القتالية وكذلك تقديم المساعدة في اعمال الخبرة بعد الحوادث والعوارض . [1]

يمكن للمؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وفي حدود مجال اختصاصها أيضا:

-ابرام عقود واتفاقيات والحصول على التراخيص الضرورية لتحقيق أهدافها ومساعيها.

-إسناد تنفيذ البرامج والمشاريع التي تتولى تنفيذها، كلها او جزء منها الى أي مؤسسة مناولة، بشرط الحصول على رخصة صريحة من السلطة الوصية المفوضة.

-طلب مساهمة الكفاءات العلمية واللجوء الى الوسائل التقنية والصناعية الخارجية في إطار البحث المشترك والمناولة.

الفرع الثالث: التنظيم العلمي للمؤسسة

يتم تنظيم نشاطات البحث العلمي داخل المؤسسات العسكرية وفق وسائل تقنية وملائمة لطبيعة المهام المسندة اليها، وتأخذ احد الاشكال التالية:

معهد بحث: معهد بحث مؤسسة تتكون على الأقل من اربع مديريات عضوية.[2]

مركز بحث: مؤسسة تتكون على الأقل من ثلاث (03) دوائر.

وحدة بحث: مؤسسة تتكون على الأقل من ثلاثة (03) مخابر.

مخبر بحث: مؤسسة مستقلة تتكون على الأقل من أربع (04) فرق بحث.

ومن بين إنجازات المؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي ونخص في هذا المجال معهد البحث والتطوير في صناعة وتكنولوجيات الدفاع النابع مديرية الصناعات العسكرية لوزارة الدفاع مؤسسة عسكرية ذات طابع علمي وتكنولوجي، يضم هذا المعهد ستة مديريات بالإضافة الى مديرية الإدارة والاسناد . كما انه يحتوي على كفاءات علمية تتمثل في مستخدمين مدنيين وعسكريين مؤهلين وذوي خبرة مهنية في مختلف الميادين والمجالات والتخصصات متحصلين على شهادات جامعية وعسكرية عليا من بينهم عشرين بالمئة متحصلين على شهادة الدكتوراه .وعلى حسب طبيعة هذا المعهد

[1]-الجريدة الرسمية، العدد 07 المؤرخة في 14 فبراير 2012 ص 10، 11

[2]-الجريدة الرسمية، العدد 07 ص 13

فهو مكلف بتنفيذ برامج ونشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ودعم الصناعة العسكرية ويكلف بصفة رئيسية بالبحث العلمي في المجالات التالية:

– الالكترونيك والبصرية والردارات البرية والروبوتيك والذكاء الاصطناعي والمواد الطاقوية وتكنولوجيات الأسلحة.

–المواد المتقدمة والحماية الباليسنية ومكافحة الملوثات النووية والاشعاعية والبيولوجية والكيماوية وكذا التكنولوجيات المقترنة .

ومن بين إنجازات المعهد الحصول على المرتبة الأولى والثانية في جائزة الجيش وطني الشعبي لأحسن عمل علمي واعلامي وثقافي لسنة 2020، في مجال الطاقات المتجددة والوقاية من الأسلحة الكيميائية النووية والاشعاعية [1].

كما تبذل المؤسسة العسكرية جهودا كبيرة لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة من خلال اقتناء أحدث الأجهزة والوسائل والحرص على تكوين افرادها في هذا المجال [2]، بالإضافة الى وعي المؤسسة بحجم التحديات والرهانات فالتكنولوجيا وحدها لم تعد كافية لتكون ضمان لحياة المؤسسة واستمرارها، وإنما جانب الابداع والاختراع الذي أساسه العنصر البشري هو ضمان المستقبل .[3]

كما تسعى المؤسسة العسكرية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال انها تقوم على عنصر الشباب والكفاءة والتأهيل والتدريب [4]، اذ ان مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية هدفه الاستفادة من هذا المخزون الاستراتيجي من الخبرة والكفاءة والقوى البشرية، ضمن إطار علمي ومنهجية تنسجم مع الخط الاقتصادي، وعليه يمكن القول أن دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية يحقق هدفين هامين:

– التقليل من العوائد المخصصة لبعض المشاريع من قبل الحكومة، مما يجعل من هذه العوائد استثمارا يعود بالنفع على الدولة والمجتمع.

---

[1]– https://nhar.tv/UZ4K0

[2]–مهدي مليكة، استخدام تكنولوجيا الاتصال داخل المؤسسة العسكرية –دراسة حالة المؤسسة العسكرية الجزائرية– مجلة افاق للعلوم، المجلد 06 العدد03 سنة 2021، ص 201

[3]– مهدي مليكة، المرجع السابق، ص 203

[4]–عميرة إسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع العسكري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع –التنظيم والعمل–، قسم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، سنة 2008–2009، ص 121

– الاستفادة من مخزون الخبرة والتجربة والكفاءات والانضباط الذي يتوفر في القوات المسلحة، والتي يمكن ان تؤدي دور كبير في الحياة الاقتصادية تماما مثل أي جزء من القطاع الخاص، فالمؤسسة العسكرية لم تعد تجمعا للمقاتلين فقط، بل مؤسسة تضم كل الخبرات سواء فيما يتعلق بدورها العسكري أوفي مجالات التنمية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ويتوفر فيها ما لا يتوفر في مؤسسات المدنيين في القطاعين العام والخاص من انضباط والتزام وقدرة على المتابعة .[1]

[1]–نفس المرجع، ص 122، 123

خلاصة الفصل:

من خلال ابرازنا لمختلف مؤسسات البحث العلمي الموجودة في الجزائر ومن خلال التقسيم المعتمدة الى مبحثين، مبحث يضم المؤسسات التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومبحث يضم المؤسسات المستقلة عن ذلك القطاع يتبن لنا ان وزارة التعليم العالي قد أظفرت بنسبة كبيرة في انتاج البحوث العلمية من خلال توفيرها للجو العلمي المناسب، كما انها ابرزت دور الجامعة كأهم مؤسسة للبحث العلمي والمؤسسات المتفرعة عنها، هذا ولأن مؤسسات التعليم العالي تخضع لمراقبة وتسيير ودعم هيئات تشرف على تنظيم حسن سير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي . لكن هذا لا يعني ان المؤسسات المستقلة عن التعليم العالي والبحث العلمي أقل بحثا بل لها دور فعال أيضا كغيرها من المؤسسات إلا انها لا تحظى بنفس الاهتمام والاشراف من طرف الدولة كغيرها من المؤسسات، وعليه وجب على الدولة الوقوف على أهم نقاط ضعف هذه المؤسسات لأجل النهوض بيها في سبيل تطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مختلف المجالات الاجتماعي والاقتصادي.

الفصل الثانـي

الإطار الوظيفي للبحث العلمي

بعد إبرازنا لمختلف أنواع مؤسسات البحث العلمي في الجزائر في الفصل الأول، وتتبع مراحل استحداث القوانين الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كان لابد لنا في هذا الفصل ان نحاول دراسة وظيفة البحث العلمي في جوانبه العديدة خاصة منها الجانب الاقتصادي وهو الذي يهمنا في بحثنا، وعليه ارتأينا الى تقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث العلمي

المبحث الثاني: واقع البحث العلمي في الجزائر

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث العلمي

يتطلب الاطار النظري للبحث العلمي دراسته من النواحي العلمية والعملية الهادفة الى ابراز المحاور الأساسية المرجوة في أي بحث علمي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم البحث العلمي يشمل هذا المفهوم التعريف، الخصائص، الأهمية، الأهداف كمطلب أول ومقومات البحث العلمي كمطلب ثاني.

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي

لتحديد مفهوم البحث العلمي، يتعين علينا التطرق الى أربع محاور أساسية، تتمثل في: التعريف، خصائص، الأهمية والأهداف المرجوة من البحث العلمي .

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي

لاستبيان الاطار التعريفي للبحث العلمي شاملا وجب علينا نحدد تعريف البحث العلمي والباحث العلمي أيضا:

أولا: تعريف البحث العلمي:

1)- التعريف اللغوي:

ينقسم مصطلح البحث العلمي الى كلمتين، البحث، العلم وعليه سنعرف البحث ثم العلم كل على حدى

تعريف البحث: معناه أن تسأل وتستخبر عن شيء معين[1]، كما ارتبط بمصطلح التفتيش، في حين تدل الكلمة في اللغة الإنجليزية وهي scarching على التفحص والملاحظة المدققة للأمر، وتعني الضوء العالي الذي يمكن به تفحص الظلمة .[2]

تعريف العلم: هو ادراك الشيء بحقيقته وهو اليقين والمعرفة، وهو معرفة الامر معرفة جيدة أو هو معرفة احدى التقنيات أو المقدرة على اتقان فن من الفنون . [3]

2)- التعريف الاصطلاحي:

لقد حددنا سابقا مفهوم البحث ومفهوم العلم وهذا للوصول الى مفهوم البحث العلمي:

يعرف بأنه عملية تقصي منظمة بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها او إضافة لها . [4]

---

[1]-رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، الجزائر: دار الخلدونية طبعة 2006 ص 38

[2]- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع ص 19

[3]-نفس المرجع ص 09

[4]- عيسى يونسي، دليلة بدران، وردة برويس، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها "دراسة نقدية"، مجلة سوسيولوجيا، الجزائر 2020 ص 150

البحث العلمي عملية اختراع واكتشاف وتحقق واثبات، يجمع البحث العلمي بين هؤلاء المفاهيم، فالاختراع هو تطبيق جديد لمعرفة قائمة بالفعل، اما الاكتشاف فيهتم بالخطوات الفنية والمنطقية التي تؤدي الى تنمية الأفكار التي تظهر نتيجة التقدم العلمي . اما الأفكار التي قد تكون مثمرة او غير مثمرة فهي تدخل في اطار التحقق والاثبات، ويتداخل المفهومان فيما بينهما لإعطاء مصطلح شامل يتمثل في البحث العلمي .[1]

وينقسم البحث العلمي الى قسمين اساسين:

البحث العلمي الأساسي:

ويطلق عليه أحيانا البحث العلمي النظري، حيث يستخدم النظريات والمبادئ القاعدية لصياغة الفرض، فيهدف الى تطوير المعارف الخاصة بمجال ما دون مراعاة جانب التطبيق فيه. [2]

البحث العلمي التطبيقي:

يكون الغرض منه زيادة المعرفة لغرض اشباع حاجات ملموسة عن طريق إيجاد حلول لمسائل محددة، سواء كان استنباط طرق انتاج جديدة أو ابتكار سلع وخدمات جديدة، ويختلف وزن هذا النشاط من مؤسسة الى أخرى باختلاف حجم المؤسسة أو نوع نشاطها أو توجهات إدارتها. [3]

3)- التعريف الفقهي:

عرفه آرثر كول: بأنه تقرير واف يقدمه باحث عن عمل تعهده وأتمه، على ان تشتمل التقارير كل مراحل الدراسة منذ كانت فكرة حتى أصبحت نتائج مدونة، مرتبة، مؤيدة بالحجج والأسانيد. [4]

وحسب فان دالين فإن البحث العلمي هو: المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل الى حلول للمشكلات التي تؤرق الانسان وتحيره .[5]

وعرفه الدكتور فاضلي ادريس بأنه: وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات او علاقات جديدة ن بالإضافة الى تطوير او تصحيح او تحقيق المعلومات

---

[1]-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم، مصر: الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثامنة، ص25

[2]-حفافصة نريمان، البحث العلمي والتنمية في الجزائر: أي علاقة ؟، جامعة الجزائر 03، مجلة التنوير ص 288

[3]- إبراهيم بورنان، أ، شارف عبد القادر، واقع أنشطة البحث العلمي والتطوير في الدول العربية "حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط سنة 2016، ص 36

[4]-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق 21

[5]- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص20

الموجودة، على ان يتبع فعلا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات .[1]

4)- التعريف البحث العلمي في التشريع الجزائري:

يعد أول إطار تشريعي للبحث العلمي صدر في البلاد سنة 1998 المتمثل في القانون رقم 98-11[2] المؤرخ في 22غشت سنة 1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 لم يعرف هذا القانون البحث العلمي بل اكتفى بتحديد أهدافه وطرق تنظيمه، وحسب ما جاء في هذا القانون فإنه يرمي الى تحقيق الأهداف المسطرة ضمن هذا البرنامج الخماسي أهمها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد[3]، كما يهدف الى ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث الجامعي . وإقامة الاطار المؤسساتي والتنظيمي المخول بتحديد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ووضعها موضع التنفيذ، دعم الروابط بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاع الاقتصادي عامة والصناعي منه خاصة من جهة أخرى [4].

في ظل كل هذه الأهداف المسطرة لتحقيقها ظهرت بعض النواقص او بالأحرى ثغرات في هذا القانون ، مما أدى الى تدعيمه بقانون جديد دون في سبيل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وعليه استدعى ذلك قيام الدولة بإعداد قانون خماسي للفترة 2008-2012 المتمثل في القانون 08-05 [5]المؤرخ في 23 فبراير سنة 2008 المعدل والمتمم للقانون رقم 98-11 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 . استحدث هذا القانون عدة هياكل لم تكن موجودة مثل المجلس الوطني للتقويم، فرق البحث، الوكالات الموضوعاتية للبحث، المصالح المشتركة، كما انه أرسى أسس قانونية جديدة تسمح بتنصيب المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتفعيل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وتجديد تشكيلته، الرفع من سقف ميزانية التمويل للبحث

[1]- أمال بن بريح، محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي مخصصة لطلبة السنة الأولى ماستر ن تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية ن جامعة علي لونيسي -البليدة02، سنة 2020 ص 06.

[2]-الجريدة الرسمية، العدد 62 المؤرخة في 24 غشت سنة 1998.

[3]- المادة 03 من المرسوم رقم 98-11 المؤرخ في 22 غشت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002.

[4]- عز الدين نزعي، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة ن الجزائر ص 277.

[5]-الجريدة الرسمية، العدد 10 المؤرخة في 23 فبراير سنة 2008.

العلمي والتطوير التكنولوجي حيث تم تحديد 100مليار دج لتمويل عمليات البرمجة [1]. سطرت هذه الأهداف والعديد منها نتيجة المشاكل والعوائق التي واجهت تنظيم وتسيير البحث العلمي في الجزائر وعليه يمكننا القول بأن هذا القانون قد فسح المجال ووسع من قيمة البحث والاهتمام بنشاطاته .

لكن هذا التعديل لم يكن القانون الأخير المسطر لسياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في البلاد، فقد تم إلغاء القانون رقم 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 1998 نتيجة لصعوبة تنفيذه خاصة من الناحية المالية والبشرية وتم استحداث قانون جديد سنة 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تحت رقم 15-21[2] المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، والذي خصص فصلا كاملا لتحديد المفاهيم المندرجة ضمن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث عرف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في نص المادة 06 منه على أنهما: جزءان من نفس عملية الإنتاج المعرفة والعلوم تغطي كل مجالات المعرفة واستعمالها واستغلالها من اجل تطبيقات جديدة وذلك للاستجابة للتطلعات الاجتماعية والثقافية والاحتياجات الاقتصادية وضرورات التنمية المستدامة .

وهو القانون الذي يحكم القطاع حاليا .

ثانيا: الباحث العلمي

1-تعريف الباحث:

الباحث هو الشخص الذي يستعمل كافة الوسائل في الوصول الى المعرفة متخطيا في ذلك كل الصعوبات التي تواجهه، ولا يتم ذلك إلا بتنظيم معلوماته تنظيما منهجيا سليما، وبالتالي فالباحث هومن يمسك بأسباب المعرفة الدقيقة، ليتمكن من السيطرة على البيئة المحيطة به، وبناء تقدمه العلمي والتكنولوجي . لذلك وجب عليه ان يكون مؤهلا متدربا ومتمرنا على أساليب البحث العلمي، وان يتصف الموهبة، الأفكار العلمية، المنهجية، المعرفة العلمية، الأمانة في القول، الصدق في النقل، الموضوعية والوضوح وهذه الصفات نوضحها بشكل دقيق في ما يلي:[3]

[1]- د. عز الدين نزعي، المرجع السابق، ص279

[2]- الجريدة الرسمية، العدد 71 المؤرخة في 30 ديسمبر 2015

[3]- أ. عامري خديجة، مكانة الباحث في مجال البحث العلمي، جامعة الاغواط، الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، جويلية 2017

2- مميزات الباحث العلمي:

هناك جملة من الصفات اذا توافرت في الشخص اعتبر باحثا علميا جيدا، ومن هذه الصفات ما يلي:

-الرغبة في البحث والصبر الدائم على العقوبات التي تواجهه في سبيل تحقيق العلم والمعرفة.

-قوة الملاحظة واليقظة في رؤية الاحداث على حقيقتها من خلال اعمال التفكير الصحيح والمنطقي.

-الموهبة الطبيعية في الشخص تظهر من خلال حبه للإطلاع والتقصي في المواضيع الملم بها.

هذه الصفات تندرج ضمن المميزات الخلقية فهي تتعلق بالباحث كونه انسان لديه قدرات وطاقات خاصة به تميزه عن غيره . وفي ما يلي نستعرض الصفات العلمية والعملية للباحث:

-التجريد والموضوعاتية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، أي ان الباحث لا ينحاز الى أي اتجاه بل عليه ان يتقصى الحقيقة على أصولها دون ان يكون له يد في تغييرها.

-القدرة في الحصول على أكبر قدر من المعلومات وجمع مختلف البيانات التي تساعده في مجال تخصصه.

-الأمانة العلمية وهي ضرورة حتمية على الباحث العلمي فهي تعزز من احترامه لآراء الباحثين الاخرين والاعتداد بأفكارهم و تسمح له بجمع الأدلة والملاحظات الدقيقة وعدم التسرع في اتحاذ القرارات.

-تقبل النقد الموجه له من طرف الاخرين. [1]

3- اهداف الباحث العلمي:

يهدف الباحث العلمي الى تحقيق النتيجة الإيجابية في مجال بحثه العلمي دوما، وعليه نستعرض أهدافه فيما يلي:

-الوصول الى مستوى عالي من المعرفة العلمية.

-تقصي الحقائق علمية أكيدة ودقيقة مستوحاة من داخل المخابر العلمية.

-تحقيق التنمية في مختلف القطاعات الحيوية سواء كانت تنمية اجتماعية او تنمية اقتصادية الى اخره.

-دراسة مختلف الظواهر في شتى المجالات.

-تحقيق التنمية الذاتية من خلال تطوير قدراته العلمية والعملية .

[1]-مداني إلهام، محمد بوزيان لينا، المرجع السابق ص 73

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الصفات العلمية الدقيقة للوصول الى المعرفة الصحيحة والهادفة، وعليه نستعرض اهم خصائص البحث العلمي فيما يلي:

– البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، وان المشكلات والفرضيات والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا لذلك، وليست وليدة مصادفات أوأعمال ارتجالية، وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه .[1]

– البحث العلمي بحث تجريبي لأنه يقوم على أساس إجراء التجارب والاختبارات على الفروض، والبحث الذي لا يقوم على أساس الملاحظات والتجارب لا يعد بحثا علميا[2].

– الموضوعاتية والتجريد بمعنى ان تكون خطوات البحث العلمي كافة قد تم تنفيذها بشكل موضوعي وليس شخصي متحيز[3]، ومجرد أي انه يكون مجرد من مختلف توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية أي بمعنى التجريد من الرأي الشخصي الذي قد يغير من الحقيقة العلمية.

– استخدام نتائج البحث في التنبؤ بحالات ومواقف متشابهة، فنتائج البحث العلمي قد لا تقتصر في مجال الاستفادة منها واستخدامها على معالجة مشكلة آنية بل قد تمتد الى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقعها[4].

– البحث العلمي بحث تفسيري، لأنه يستخدم المعرفة لتفسير الظواهر بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تعرف بالنظريات.

---

[1]–تشادي عبد القادر، واقع البحث العلمي في الجزائر –رؤية نقدية–، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية ن المجلد 09 العدد 01، سنة 2022

[2]–مداني الهام، محمد بوزيان لينا، المرجع السابق ص 68

[3]– باعزيز الزهراء، بيقة وردة، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية في جامعة أحمد درارية أدرار للفترة 2010–2015)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ميدان علوم اقتصاية والتسيير وعلوم التجارية، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وحوكمة الموضوع، جامعة أحمد درارية أدرار –الجزائر سنة 2016 ص 30

[4]– نفس المرجع، ص 31

– البحث العلمي يتسم بالتبسيط والاختصار فعلى الخبراء والباحثين في مجال البحث العلمي السعي الحثيث الى تبسيط واختصار الإجراءات ومراحل البحث شريطة الا تؤثر على دقة نتائج البحث[1].

الفرع الثالث: أهمية البحث العلمي

تتجلى أهمية البحث العلمي في كل ميادين الحياة، فحيث ما يوجد البحث العلمي يوجد التطور والرقي، وفي ما يلي نبرز النقاط المهمة للبحث العلمي:

–وسيلة لتطوير المعرفة والتجديد والابتكار والاختراع، فبفضل البحث العلمي تمكنت بعض الدول من أن تحقق تقدما كبيرا وأن تنتقل من التخلف الى التقدم وتواكب الدول المتقدمة، وتتجلى الأهمية الكبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد [2]

–نشر الثقافة والوعي في المجتمعات، خاصة في المجتمعات النامية التي هي في طريقها الى تحقيق التنمية في مختلف المجالات

–تجسيد نتائج البحث في الواقع المعاش من اجل التغيير نحو الأفضل.

–حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية، وتفسير الظواهر الطبيعية والاجتماعية والتنبؤ بها.[3]

–يساهم في تغيير شخصية الباحث من حيث السلوك والتعبير ويعوده على اخلاقيات العلم والبحث العلمي (الأمانة العلمية، الدقة، التركيز، الدراسة التحليلية).

–وسيلة لتعزيز الامن القومي بالسعي الى معرفة الأساليب المساعدة على مواجهة التمديدات المختلفة (غذائية، صحية، عسكرية).

–عبارة عن استثمار على أساس أن تخصيص الأموال لإعداد الباحثين او لإنشاء مراكز البحث له مردود اقتصادي، يتمثل في توفير الفاقد الذي ينجم عن سوء الإدارة الاقتصادية او انتشار المشكلات في المجتمع .

---

[1]– سقلاب فريدة ن محاضرات في منهجية العلوم القانونية موجهة لطلبة السنة ثانية حقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق للتعليم الأساسي، سنة 2017–2018، ص 12.

[2]– كياري فطيمة الزهراء، البحث العلمي والابتكار في الجامعة الجزائرية –الواقع والإمكانيات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الخامس، ديسمبر 2015، ص 44.

[3]–مدّار هدى، واقع وآفاق البحث العلمي في التعليم العالي بالجامعة الجزائرية –دراسة تحليلية –، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 01، مارس 2018، ص 111.

-وسيلة للاندماج في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة، باعتباره أداة لاستحداث الثروة والقيمة المضافة.

-وسيلة لتمكين المجتمع من استيعاب التكنولوجيات الصلبة والمرنة وتطويعها لحقائقه وظروفه الخاصة.[1]

الفرع الرابع: أهداف البحث العلمي

لا يقتصر البحث العلمي على البحوث النظرية فقط ن بل يتعداه الى تفعيل أنشطة البحث والتطوير في مجالات متعددة، وتحقيق التنمية المستدامة لمختلف القطاعات الحيوية التي تمس الجانب المهم للمجتمعات، ولهذا سنحاول ابراز اهداف البحث العلمي في النقاط التالية:

-بناء إطارات بشرية علمية وطنية مؤهلة تأهيلا عاليا لممارسة البحث التطبيقي علميا وتقنيا بكفاءة وفعالية.[2]

- حماية الملكية الفكرية للباحثين، لتشجيعهم على الابداع والإنتاج العلمي والفكري وحرية اختيار المجالات البحثية الملائمة لمتطلبات المجتمع.[3]

-تحقيق جملة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، تدفع به للخروج من حالة الركود والتخلف الى حالة التقدم والتطور، أي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة. [4]

-تطوير الجامعات عن طريق ابتكار الاختراعات ذات البعد العالمي والاستراتيجي ومؤثر للغاية. [5]

وحسب القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فقد حددت أهداف البحث العلمي في ما يلي:

- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين، لاسيما بتحسين نوعية التكوين.
- ترقية الحكم الراشد.
- الترقية الشاملة للمعارف.
- ترقية وتطوير الصحة والصناعة الصيدلانية في شتى جوانبهما.

---

[1]- باعزيز الزهراء، بيقة وردة، المرجع السابق ص 28

[2]- وهيبة صاحبي، فريدة نوادري، محي الدين قنفود، دور البحث العلمي في اقتصاد المعرفة -الجزائر نموذجا-، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع، العدد 13، ماي 2020، ص 281

[3]- نفس المرجع

[4]أ. حفافصة نريمان، المرجع السابق، ص 289

[5]- د. كّبار عبد الله، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014، ص 301

- تعزيز قدرات الدفاع والامن الوطنيين.
- تطوير الأنظمة الوطنية للإعلام والاتصالات.
- تطوير مجتمع المعلومات.
- تطوير وتحديث النظام الإداري والقضائي.
- تقليص الفوارق الاجتماعية والتنمية المحلية ورفاهية السكان.
- تطوير وسائل النقل والاتصال.
- تنمية وترقية تهيئة الإقليم.
- التنمية الفلاحية والغابية وتنمية المساحات الطبيعية والمساحات الريفية .
- تطوير صناعة الأغذية الزراعية وترقيتها.
- تطوير الثروة الحيوانية وصحتها وانتاجها.
- الامن والاكتفاء الذاتي الغذائيان.
- تنمية الموارد المائية وحمايتها، لاسيما من اجل الري وصرف المياه والتطهير والتموين بالمياه.
- تنمية الصيد البحري وتربية المائيات.
- حماية البيئة وترقية الاقتصاد الأخضر والتكيف مع التغيرات المناخية.
- مكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة والتنوع والتوازن البيولوجيين وترقية التنمية المستدامة.
- الوقاية من الاخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى.
- تطوير التشغيل وترقيته.
- تطوير وترقية السكن والعمران والهندسة المعمارية.
- ترقية التطوير الصناعي والمنجمي.
- ترقية نوعية الإنتاج الوطني.
- إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها وترشيد استعمالها وتنويع مصادرها.
- تنمية المدينة وترقيتها.
- ترقية الشباب.
- تطوير الأنشطة البدنية والرياضية.
- ترقية العلوم الاجتماعية والإنسانية وتطويرها.
- تنمية وترقية السياحة والصناعة التقليدية.

- تطوير وترقية الطاقات المتجددة.
- تطوير العلوم والتكنولوجيات النووية وتطبيقها.
- تطوير التكنولوجيات الفضائية وتطبيقها.
- الاستكشاف في الأرض وباطن الأرض والبحار والغلاف الجوي وتقدير مواردها.
- تشكيل أقطاب الامتياز، لا سيما في الابتكار الرقمي.[1]
- تعميق الدراسات في العلوم والحضارة الإسلامية.[2]
- البحث المعمق في ذاكرة وتاريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني.
- حماية التراث الثقافي والحضاري الوطني وتثمينه.
- تعميق الدراسات في تاريخ الحضارة الإنسانية في كل مراحلها، لا سيما في الجزائر.
- تعميق الدراسات والبحث في اللغتين العربية والامازيغية وترقيتهما.

وقد أكدت هذه الأهداف المادة 08 من القانون المذكور أعلاه، حيث نصت على "تهدف أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية المذكورة في المادة 07 من هذا القانون".

المطلب الثاني: مقومات البحث العلمي

تتمثل مقومات البحث العلمي في الأسس التي تميز البحث العلمي وتؤكد خصوصيته العلمية، والتي تتمثل في الباحث الجيد والمشروع الجيد.

الفرع الأول: الباحث الجيد

يعد الباحث العلمي الجيد أحد الركائز الأساسية للبحث العلمي، فهو العنصر المسؤول عن التنظيم والتسيير، وعليه سنبرز أهم النقاط الواجب توفرها في شخص الباحث الجيد:

– الازدياد المستمر من العلم والمعرفة: فالإنسان الذي يكون هدفه من الشهادة الجامعية هو الحصول على وظيفة او منصب عمل فقط، غير مؤهل لأن يكون باحث علمي جيد، فالبحث العلمي ليس له مستوى محدود من المعرفة بل هو تطور مستمر للعلوم لذلك على الباحث العلمي السعي وراء هذه المعرفة دوما.

[1]– الجريدة الرسمية، العدد 71 المؤرخة في 30 ديسمبر 2015، ص 8.9

[2]–المادة 07 من القانون رقم 15–21 المؤرخ في 30ديسمبر2015، المتضمن القانون التوجيهي حول ابحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

– الصبر واستسهال الصعاب: طريق الوصول الى مستوى عالي من البحث ليس بطريق سهل، فعلى الباحث ان يكون مستوعب لهذه الحقيقة لذلك سيحتاج الى الصبر وان لا يقف امام مخاوفه في اول مرحلة، بل عليه الرؤية البعيدة التي توصله الى هدفه.

– التواضع والاستفادة من أيّ كان وعدم التعالي على النقد: على الباحث ان يدرك ان في هذا العالم باحثين قبله اجتهدو في الوصول الى الحلول المنطقية لمختلف الظواهر وان النظرة السابقة لهم مهمة له كثيرا في مجال بحثه من خلال انها تعتبر مرجع بحثي له، وأن هؤلاء الباحثين سيساعدونه للوقوف عند اهم النقاط الناقصة في بحثه من خلال النقد موجه له.

– التحلي بالأمانة العلمية: بمعنى نسب الآراء الى قائليها الحقيقيين، وتمحيص الآراء المنقولة من مصادر متعددة، وذلك لغرض التحقق من صحة النسب.

– استثمار الفرص المشجعة: على الباحث ان يكون حريص في انتهاز كل فرصة اومناسبة من شانها ان تمكنه من استثمار معارفه العلمية وتطويرها، من خلال المشاركة في المؤتمرات العلمية، تأليف كتب، تقديم البحوث والمداخلات الجيدة، المشاركة في المنافسات المهمة التي لها صلة بتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .[1]

الفرع الثاني: المشروع الجيد

يجب ان يحتوي المشروع الجيد على مجموعة من الأسس العلمية التي تمكنه من ان يكون بحث علمي ذا مستوى وكفاءة علمية مطلوبة، نذكر هذه الأسس فيما يلي:

–**صياغة العنوان الواضح والشامل:** يعتبر الاختيار الموفق لعنوان البحث أيا كان نوع البحث رسالة او مداخلة او مشروع بحث تقني . امر ضروري في تقديم صورة جيدة عن البحث منذ بداية الاطلاع عليه ومراجعته وقراءته وتقويمه من قبل الاخرين.

–**الجدة والابتكار:** يهدف المشروع البحثي الجيد الى تقديم حلول ودراسات جديدة او إضافة لدراسات سابقة دون تكرار نفس الدراسة، فالبحث العلمي الجيد أساسه الابتكار والابداع العلميين.

–**ان يكون البحث العلمي هادفا:** على الباحث العلمي في مجال تخصصه ان يكون متأكدا ان الدراسة التي يقوم بها لها دور وفائدة على نفسه من خلال اكسابه المزيد من الخبرات، وعلى المجتمع للحد من مشكلة تلك الظاهرة المدروسة.

[1]– كروان سمية، المرجع السابق، ص 436–437

-**إمكانية البحث:** على الباحث العلمي اختيار موضوع بحث حسب قدراته الشخصية، العلمية، المالية، واهم عامل هو الوقت، أي على الباحث ان يكون له الوقت الكافي في انجاز مشروعه البحثي، لأن هناك أسباب وعراقيل تحول دون إمكانية اجراء البحث او إكماله .[1]

المبحث الثاني: واقع البحث العلمي في الجزائر

يقع واقع البحث العلمي في الجزائر تحت طائلة مجموعة من المتغيرات المستمرة، ساهمت في جعل البيئة غير للمساهمة بنشاطاته وبرامجه في تطوير المجتمع الجزائري، وعلى هذا الأساس عمدت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة الى برمجة قوانين وأطر ثابتة من أجل تفعيل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكان هذا بسبب التقدم المعرفي الذي تشهده الدول المتقدمة والنامية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى المؤشرات القياسية للبحث العلمي في الجزائر والآفاق(المشاريع التنموية التي وضعتها الدولة قيد الدراسة والتنفيذ) المستقبلية للبحث العلمي في الجزائر مقسمة الى مطلبين.

المطلب الأول: المؤشرات القياسية للبحث العلمي

تعنى المؤشرات القياسية للبحث العلمي في الجزائر بمدى تفعيل الدولة لمساعي البحث العلمي في تحقيق التنمية على مختلف ابعادها، وبهذا نستعرض الجانب الإيجابي والسلبي لنشاطات البحث وبرامج التطوير الجزائر.

الفرع الأول: المؤشرات الإيجابية للبحث العلمي

تتمثل المؤشرات الإيجابية للبحث العلمي بالجزائر في مجموعة من العوامل والنقاط نستطيع ان نقول انها فطرية في الجانب البشري والطبيعة المناسبة لإنتاج البحوث العلمية وهي كالآتي:

-الثروة الشبابية ذات المستوى العالي التي تملكها الدولة الجزائرية، حيث قدر عدد الطلبة المتخرجين من الجامعة منذ الاستقلال الى سنة 2021 ب 5 ملايين طالب متخرج، وهذه المعدلات تجعل من الجزائر تحتل مراتب متقدمة في الترتيب العالمي وفقا لتقارير منظمات وهيئات دولية، تحظى بالمصداقية والحيادية[2].

– رفع قيمة الميزانية المخصصة للإنفاق على البحث العلمي والتطوير، حيث وصل معدل الانفاق الى ما يفوق 8 مليار دينار في السنة، وهذا بعنوان الصندوق الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي فقط

[1]-عبد الرزاق بوهلال، محمد الحبيب لحول، المرجع السابق، ص 33

[2]– جريدة النصر، نشر بواسطة حاتم بن كحول في يوم النصر يوم 11 أكتوبر 2021

[1]، وقد ذلك رئيس الوزراء الجزائري أيمن بن عبد الرحمن من خلال إعلانه عن إنفاق نحو 57 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 400 مليون دولار على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

– تطور مراكز البحث العلمي في الجزائر، ونخص بالذكر الوكالة الفضائية الجزائرية التي قطعت خطوات كبيرة من خلال مختلف البرامج الفضائية الوطنية التي تم اعدادها وتنفيذها، حيث اعتبرت نموذجا يحتذى به في مشاريع البحث التطبيقي [2].

–التنمية المحققة في مختلف القطاعات، حيث نجد ان الباحثين الجزائريين اصبحو ملمين اكثر بالظواهر الاجتماعية ووضعها قيد الدراسة مثال على ذلك الأسباب المؤدية الى كثرة الطلاق في السنوات الأخيرة بالجزائر، ضعف المنظومة التربوية بالجزائر (الأسباب والنتائج)، هذا في الجانب الاجتماعي .أما الجانب الاقتصادي فتسعى الجزائر الى ربط المؤسسات الاقتصادية بمؤسسات البحث العلمي على غرار الجامعة، المعاهد العليا...

– وصول الباحثين الجزائريين الى القمة العالمية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ونذكر من ذلك النموذج القدوة والشرف للجزائر الباحث العالمي بقاسم حبة، حيث وصل في السنة الجارية الى 1500 براءة اختراع، منها 500 مسجلة في الولايات المتحدة الامريكية، كما حازت الجزائر على الجائزة العربية التي اعتمدها المركز العربي للبحوث القانونية سنة 2019 بأفضل أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والقضائية بالمرتبة الأولى بعنوان الاطروحة "حماية الشهود والخبراء والضحايا في القانون الجزائري" للطالبة أمينة ركاب ، والمرتبة الثالثة بعنوان الاطروحة "دور القضاء الوطني في تطوير القانون الدولي لحقوق الانسان" للدكتور سفيان عبد اللي [3].

–استحداث منصة الباحث الجزائري من طرف وزارة التعليم العالي من شأنها ان تكون أداة فعالة لاكتشاف حلة من الباحثين الذين يملكون الأفكار العلمية الجادة [4].

---

[1]–جريدة الجزائر الآن، نشر المقال يوم 26 مارس 2022

[2]–نفس المرجع

[3]–www .elbilad.net

[4]– محمد بوالروايح، منصة الباحث ... هل تنهي أزمة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، مجلة الشروق العربي، نشر بتاريخ 01ديسمبر 2020

-ترقية 100 باحث دائم في الدورة 24 للجنة الجامعية الوطنية للباحثين الدائمين، حيث تشكل مورد بشري هادف في مجال دعم البحث العلمي التطبيقي المفيد، وتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الأبحاث العلمية التي تنشر.

الفرع الثاني: المؤشرات السلبية للبحث العلمي بالجزائر

تتمثل في أهم الصعوبات التي تشكل عائق امام تطور البحث العلمي في شتى المجالات في البلاد، والتي أصبحت هاجس للكثير من الباحثين والمفكرين لأنها تسبب لهم الركود والعجز في انتاج البحوث، فمن وجهة نظرهم أصبحت هذه العوائق أمر محتوم عليهم، هي تتمثل أساسا في النقاط التالية:

– ضعف التمويل وسوء تسيير الميزانية المالية المخصصة للبحث العلمي من طرف الجهة المكلفة بإدارتها وهذا يعتبر من المعوقات الأساسية التي تعتبر سد ممنوع امام الباحثين، حيث ورغم ما تطرقنا اليه في المؤشرات الإيجابية من رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلا ان الجزائر لم تصل الى المستوى المطلوب من الاهتمام بمجالات البحث، كما انها حتى ولو خصصت الميزانية المناسبة إلا ان سوء تسييرها كما ذكرنا يعتبر الاسوء، وعليه فالجزائر مكلفة بوضع أطر صحيحة للوقوف على تسيير وإدارة هذه المشاريع .

– سوء العلاقة بين الباحث الاكاديمي والمحيط الإداري، حيث نجد قلما تساعد الإدارة الباحثين في الوصول الى غايتهم، بل في الغالب ما تصعب ذلك من خلال عدم تقديم الدعم المكلفين به للباحث العلمي .

– هجرة الادمغة الى الدول المتقدمة، وهذا ليس انانية في البلد بل الهروب من الانغلاق الذي تفرضه المؤسسات البحثية بالجزائر، حيث كما سبق ذكرنا لا يجد الدعم الكافي لإكمال ابحاثه، فيفضل الهروب الى دولة متطورة تسمح له وتوفر له مختلف الهياكل لتطوير ابحاثه، وفي هذا الصدد على الجزائر ان تتفطن للسياسية المعمول بها في مجال البحث العلمي وتعيد تأسيسها ومراقبتها.

– وضع القوانين والنظم والمهام حبر على ورق فقط دون وجودها على ارض الواقع، نذكر منها توجيه ميول الشباب نحو البحث العلمي وهذا الامر غير موجود واقعيا حيث ان الاعلام الجزائري خاصة لا يروج لأهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلا في مرات نادرة جدا، فجل ما ينشره هو مجرد متاهات واراء سياسية ورياضية تقليدا اعمى للغرب وتجاهل أهمية الترويج لمؤسسات البحث ونشاطاته، وعليه على الدولة ان تقف عند هذه النقطة وتكلف الاعلام على وجه الخصوص بدراسات أخبار هادفة في خدمة الفرد والمجتمع.

– تبعية المؤسسات البحثية للمؤسسات العمومية ولا نجد منها إلا القليل الذي يتميز بالاستقلالية المالية والإدارة والتسيير.

– عدم استغلال البحوث في عمليات التنمية ومعالجة المشاكل المختلفة، التي يواجهها المجتمع على جميع الأصعدة، حيث اصبح البحث من أجل البحث ذاته أومن اجل نيل شهادة اوترقية وليس من أجل التطبيق العملي المفيد للمجتمع[1].

– اعتماد سياسة السهولة، فقد عمدت الجزائر الى نقل التقنيات والمعارف جاهزة لتعفي نفسها من مشقة التأقلم والتوطين بحجة انها تحافظ على القيم التقليدية، وأنها غير قادرة على المساهمة بشكل إبداعي في عملية التغيير، ولم تأخذ بعين الاعتبار حقيقة ان العلم وإتقانه لا يمكن شراؤهما، بل يمكن فقط انتاجهما عن طريق البحث والعلوم والمعرفة[2].

– تبعية جل المؤسسات البحثية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتكون شبه منعدمة في المجالات الأخرى، وهذا ما توضح لنا من خلال الفصل الأول، حيث لا نجد في الجزائر مؤسسات رسمية خاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي غ في مجال الصيدلة فقط.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للبحث العلمي في الجزائر

يضم هذا المطلب مختلف المشاريع التنموية التي أطرتها الدولة الجزائرية في سبيل تطوير نشاطات البحث العلمي، والتي عزمت على تحقيقها في السنوات المقبلة القادمة، وهذا نتيجة رغبة الدولة في مواكبة التطور التكنولوجي وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات . والتي نذكرها فيما يلي:

–ترقية البحث والتطوير لدى المؤسسات الاقتصادية وتثمين نتائج البحث بهدف وضع أسس من اجل تحقيق انطلاقة لاستعمال مخرجات البحث العلمي في جميع قطاعات النشاط وتفعيل آليات الشراكة بين عالم البحث والمؤسسات الاقتصادية [3].

– التعاون الدولي في اطار تحقيق العلم والمعرفة والتطور التكنولوجي، وفي هذا المجال أعربت الجزائر واندونيسيا عن رغبتهما في بعث التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي حتى يكون في مستوى العلاقات التاريخية والسياسية المتميزة بين البلدين[4] .

---

[1]– علال طحطاح، المرجع السابق، ص 884

[2]– تشادي عبد القادر، واقع البحث العلمي في الجزائر –رؤية نقدية– ص 53

[3]–www.radioalgerie.dz

[4]– وكالة الانباء الجزائرية

– الشروع في تنفيذ البرامج الوطنية للبحث في المحاور التي تشكل أولوية في مخطط عمل الحكومة، تخص ميادين الأمن الغذائي والأمن الطاقوي، وصحة المواطن، تمتد هذه البرامج على مدى خمسة سنوات تتضمن انجاز نحو 750 مشروع بحث [1].

– استحداث مراكز متخصصة في البحوث السريرية لدى وزارة الصحة، من خلال عقود الشراكة التي ستبرم مع المستشفيات والمراكز البحثية الوطنية والدولية[2] .

–إنشاء المدرسة الوطنية العليا للعلوم الإسلامية "دار القرآن "، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22–162 المؤرخ في 14أفريل 2022 في سبيل تطوير المعارف والعلوم الإسلامية.

–استحداث شعبة الفنون في مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، في مجال ترقية القطاع الثقافي للبحث العلمي وتندرج ضمن تخصصات هذه الشعبة: فنون تشكيلية، موسيقى، مسرح، سينما –سمعي بصري. بحيث تكون لها لفائدة إعلامية وارشادية للطلبة.

–مشروع الهيدروجين الأخضر في الجزائر مسار التحول الطاقوي خلال السنوات المقبلة، يمكننا من الانخراط بشكل فعال في المشروعات العالمية والإقليمية الخاصة بالهيدروجين الأخضر [3].

[1]– الإذاعة الجزائرية

[2]– جريدة المحور اليومي، نشر هذا المقال يوم 27 مارس 2022

[3] –attaqa.net

خلاصة الفصل:

تتمثل وظيفة البحث العلمي في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية . لكن في الجزائر تحقيق هذه الأهداف مرتبط بتصحيح عدة اعتبارات تختص في المنظومة القانونية والمنهجية المسيرة لهياكل البحث، فالربط بين النظام والواقع يتطلب الوقوف على تسير وإدارة نشاطات البحث في البلاد . هذه النتائج توصلنا اليها من خلال دراستنا للاطار التنظيمي للبحث العلمي المتمثل في التشريع القانوني له، والأهداف المسطرة من خلاله، كما تشمل هذه النتائج الوقوف على أهم المعوقات التي تقف حائطا امام الباحثين والحلول الواجب توفرها للحد منها، رغم ان الدور الإيجابي للبحث العلمي موجود ولكن لا يرقى الى المستوى المطلوب.

خاتمـــــة

خاتمة:

تبذل الجزائر جهودا جبارة في مجال تحقيق التطور العلمي رغم كل الصعوبات التي تشكل حاجزا في وجه التنمية المستدامة في كل القطاعات، فهي تملك هيكل مؤسساتي بحثي غني بالعناصر اللازمة لإنتاج نسبة عالية من المعارف والعلوم، وهذا تبعا لمواكبة التطور الملحوظ في العالم، فسعت الى ربط المؤسسات البحثية بالمؤسسات الاقتصادية، حيث يعتبر ترابط هذين الهيكلين أصل التطور والتقدم من خلال ان المؤسسات البحثية توفر العنصر البشري ذو المستوى العالي والمؤسسات الاقتصادية توفر المورد المادي لتوفير الأجهزة اللازمة من اجل البحث العلمي .

من خلال ما استنتجناه في الأخير نقترح التوصيات التالية:

- فصل النظام السياسي عن القطاع البحثي والاقتصادي (سلطة المؤسسة العمومية واحتكارها النظام الرأسمالي).
- فتح المجال للاستثمار الذاتي والشخصي للباحثين.
- تغيير نظام الإدارة والتوجيه بالنسبة لمؤسسات البحث العلمي، حيث أن أهدافها مسطرة حبر على ورق فقط دون وقوفها على تنفيذها واقعيا.
- وضع سلطة رقابية متميزة من أجل السهر على حسن سير النشاط البحثي والعلمي بالجزائر.
- تكريس مبدأ تساوي الفرص وخلق فضاءات تنموية امام الشباب لجذب اهتمامهم نحو البحث العلمي والاستثمار فيه كما هو معمول في الدول المتقدمة .
- تكريس دور الاعلام في الوعي بالبحث العلمي ودوره التنموي.
- فتح مجال الحرية امام المؤسسات الخاصة والعامة في تطوير نفسها بمختلف الوسائل المسموح بها قانونيا ومساعدتها ماليا وعلميا وخاصة إداريا.
- الوعي بأهمية تطوير القطاع الاقتصادي ليس بالتصنيع واكتشاف الأشياء المادية الملموسة فقط بل بالإنتاج الفكري والذهني والعلمي أيضا، وان التطور ليس فقط في الزراعة والصناعة بل في مختلف مجالات الحياة فالمجتمع الخالي من الآفات الاجتماعية هو مجتمع متطور والمجتمع الذي يملك حضارات وقيم أخلاقية عالية هو مجتمع متطور أيضا.

– فتح مدارس خاصة بالنوابغ العلمية لتأهيلهم حتى يصبحوا باحثين متخصصين وفسح المجال امامهم لاستثمار معارفهم في المؤسسات الاقتصادية لتحصيل النفع المتبادل بين المؤسسات.

–تخصيص ميزانية معتبرة للبحث العلمي تشمل وجود مختلف الأجهزة والموارد التي يحتاجها الباحثين وتوفير لهم منح دراسية في الدول المتطور.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

القوانين:

1. القانون رقم 98- 11 المؤرخ في 22غيشت سنة 1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي 1998-2002، الجريدة الرسمية العدد68، المؤرخة في 24 غشت 1998.

2. القانون رقم 15 – 21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي، الجريدة الرسمية، العدد 71 المؤرخة في 30 سبتمبر 2015 .

3. القانون 08_05 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2008، الجريدة الرسمية، العدد 10 المؤرخة في 27 فبراير 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 89-11 المؤرخ في 22 غشت سنة 1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1988- 2002، الجريدة الرسمية، العدد 10 المؤرخة في 27فبراير سنة 2008 .

4. القانون رقم 20 -01 المؤرخ في 30 مارس سنة 2020 يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه، الجريدة الرسمية، العدد 20 المؤرخة في 05 أبريل 2020

المراسيم:

5. المرسوم الرئاسي رقم 15-85 المؤرخ في 10 مارس 2015 المتضمن انشاء الاكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات والمحدد لمهامها وتشكيلها وتنظيمها، الجريدة الرسمية العدد 14، المؤرخة في 25مارس 2015

6. المرسوم الرئاسي رقم 12-21 المؤرخ في 16 يناير سنة 2012 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، الجريدة الرسمية، العدد 07، المؤرخة في 14فبراير 2012

7. المرسوم التنفيذي رقم 99 – 257 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999،المتضمن كيفيات انشاء الوحدات وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 82 المؤرخ في 21 نوفمبر 1999

8. المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في 16 غشت 2005، يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 58، المؤرخة في 25 غشت 2005

9. المرسوم التنفيذي رقم 13-81 المؤرخ في 30 يناير 2013 المحدد لمهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 08 المؤرخة في 06 فبراير 2013

10. المرسوم التنفيذي رقم 94-74 المؤرخ في 30ديسمبر 1994 الذي يحول معهد باستور الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري . الجريدة الرسمية، العدد 19 المؤرخة في 29 شوال 1414

11. المرسوم رقم 12-293 المؤرخ في 21 يوليو2012 المحدد لمهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 44 المؤرخة في 29 يونيو2012

12. المرسوم التنفيذي 11-98 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011، الذي يحدد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث، الجريدة الرسمية، العدد 66 المؤرخة في 04 ديسمبر 2011

13. المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 03 ماي 1998، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 06 ماي 1998

14. المرسوم التنفيذي رقم 35-10 المؤرخ في 21 يناير سنة2010 الذي يحدد مهام المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي، الجريدة الرسمية العدد 06 المؤرخة في 24يناير 2010

15. المرسوم التنفيذي رقم 92 -22 المؤرخ سنة 1992 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 08-238 المؤرخ في 21 يوليوسنة 2008، المتضمن انشاء اللجان المشتركة بين القطاعات وترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه، الجريدة الرسمية، العدد 05 المؤرخة في 22 يناير 1992

16. المرسوم التنفيذي رقم 16-76 المؤرخ في 14 يونيو2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا، الجريدة الرسمية، العدد 36 المؤرخة في 19 يوليو2016

الكتب:

17. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم، مصر، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثامنة.

18. رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، الجزائر: دار الخلدونية طبعة 2006

19. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع .

الرسائل العلمية والمذكرات:

20. ابتسام مشحوق، العلاقة بين انشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، مذكرة مكملة انيل شهادة الماجيستر في علوم التربية، دراسات حالة جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011

21. باعزيز الزهراء، بيقة وردة، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية في جامعة أحمد دراية أدرار للفترة 2010-2015)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر، ميدان علوم اقتصاية والتسيير وعلوم التجارية، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وحوكمة الموضوع، جامعة أحمد درارية أدرار –الجزائر سنة 2016 .

22. حورية شعيب، تسيير وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الصناعية –دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ن تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ة التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2013–2014

23. عبد الرزاق بوملال، محمد نجيب لحلول، سياسة البحث العلمي في الجزائر، (دراسة في المحددات وانتاج) مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، قسم العلوم السياسية، 2017، ص60

24. عميرة إسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع العسكري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع –التنظيم والعمل–، قسم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، سنة 2008–2009

25. فاطمة محبوب، تأثير التحالفات الاستراتيجية على الأداء التنافسي للمؤسسة الصناعية –دراسة حالة مجمع صيدال–، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة

26. كروان سمية، النظام القانوني للمؤسسات الجامعية –دراسة حالة جامعة الجزائر(1)–،كلية الحقوق، جامعة الجزائر (1)–بن يوسف بن خدة–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في القانون العام ، تخصص إدارة محلية، سنة 2017–2018

27. لبني سمية، معهد باستور بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الحقوق مدرسة الدكتوراه فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق –سعيد حمدين– جامعة الجزائر 01 بن يوسف بن خدة سنة 2015–2016

28. مدني الهام، محمد بوزيان لينا، دور مخابر البحث العلمي في ترقية البحث العلمي بجامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علم المكتبات، تخصص إدارة المؤسسات الوثائقية والمعلومات، السنة 2019 / 2020

المجلات والمقالات:

29. إبراهيم بورنان،أ، شارف عبد القادر، واقع أنشطة البحث العلمي والتطوير في الدول العربية "حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط سنة 2016

30. احميداتو محمد، الاطار المؤسساتي للبحث العلمي والتطور التكنولوجي في ظل قانون 2015، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية

31. أمال بن بريح، محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي مخصصة لطلبة السنة الأولى ماستر ن تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية ن جامعة علي لونيسي –البليدة02، سنة 2020

32. بلقاسم مزيوة، مخابر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، قراءة تحليلية في الوضع الرهن والرهانات المستقبلية، جامعة العربي اتبسي، مجلة دفاتر المخبر

33. تشادي عبد القادر، واقع البحث العلمي في الجزائر –رؤية نقدية–، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية ن المجلد 09 العدد 01، سنة 2022

34. حفافصة نريمان، البحث العلمي والتنمية في الجزائر: أي علاقة ؟، جامعة الجزائر 03، مجلة التنوير

35. الدليل التعريفي بوحدة البحث العلمي، وكالة الكلية لدراسات العليا والبحث العلمي، كلية التربية بالمجمعة جامعة المجمعة .

36. سامية لحول، د، زكية مقري، التسويق كأسلوب لمعالجة إشكالية تنافسية مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر

37. عامري خديجة، مكانة الباحث في مجال البحث العلمي، جامعة الاغواط، الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، جويلية 2017.

38. عباس نوال، د. بوثلجة جمال عبد الناصر، واقع راس مال البشري المؤسسات البحث العلمي في دعمه لعملية الابداع التكنولوجي بالجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 02، ديسمبر 2020.

39. عزالدين نزعي، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة ن الجزائر

40. علال طحطاح، دور الجامعة في تجسيد التوزيع الاقتصادي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلة 04، العدد 02، سنة 2019 .

41. عيسى يونسي، دليلة بدران، وردة برويس، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها "دراسة نقدية"، مجلة سوسيولوجيا، الجزائر 2020 .

42. فتيحة زايدي، دكتور عبد الباسط هويدي، المؤسسة الجامعية فضاء الإنتاج المعرفة العلمية، وضعية مخابر البحث العلمي والكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، ديسمبر 2016 .

43. كياري فطيمة الزهراء، البحث العلمي والابتكار في الجامعة الجزائرية –الواقع والإمكانيات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الخامس، ديسمبر 2015.

44. لقرع بن علي، دراسة حول مراكز البحوث العلمية في الجزائر (واقع المخرجات التحديات)، المستقبل العربي، العدد 498 .

45. محمد بوالروايح، منصة الباحث ... هل تنهي أزمة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، مجلة الشروق العربي، نشر بتاريخ 01ديسمبر 2020.

46. محمد يسعد ليلى، ايطاحين غنية، دور البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية –الجزائر نموذجا–، مجلة الفكر والدراسات، العدد02 ، جوان 2018 .

47. مدّار هدى، د. كّبار عبد الله، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014.

48. المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، دليل كيفية انشاء مخابر البحث العلمي وتنظيمها وسيرها .

49. مهدي مليكة، استخدام تكنولوجيا الاتصال داخل المؤسسة العسكرية –دراسة حالة المؤسسة العسكرية الجزائرية– مجلة افاق للعلوم، المجلد 06 العدد03 سنة 2021.

50. ميلودي بكاي، التقييم السنوي لوراكز البحوث والدراسات ودوره في رفع قيمة العمل البحثي، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الجلفة، مجلة انسينة للبحوث والدراسات المجلد الثامن من العدد الأول جوان.

51. هزار إسماعيل، دور مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار واعداد السياسات العامة، جامعة الاستقلال فلسطين، مجلة السياسة العالمية، المجلد الخامس العدد 3، السنة 2021.

المحاضرات:

52. سقلاب فريدة ن محاضرات في منهجية العلوم القانونية موجهة لطلبة السنة ثانية حقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق للتعليم الأساسي، سنة 2017-2018.

الجرائد:

53. جريدة النصر، نشر بواسطة حاتم بن كحول في يوم النصر يوم 11 أكتوبر 2021.
54. جريدة الجزائر الآن، نشر المقال يوم 26 مارس 2022.
55. جريدة المحور اليومي، نشر هذا المقال يوم 27 مارس 2022

المواقع الالكترونية:

56. اطلع عليه بتاريخ 20 ماي 2022 على الساعة 21:12 www .elbilad.net
57. اطلع عليه بتاريخ 20 ماي 2022 على الساعة 22:20 www.radioalgerie.dz
58. اطلع عليه بتاريخ 22ماي 2022 على الساعة 10:45 attaqa.net
59. اطلع عليه بتاريخ 12 فيفري 2022 على الساعة 12:30 www .aps.dz
60. اطلع عليه بتاريخ 16 ماي 2022 على الساعة 13:00 https://nhar.tv/UZ4K0 -

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنـــــــــــــوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف مراكز البحوث التابعة لوزارة التعليم العالي للبحث العلمي والمستقلة عنها	10
02	عدد الباحثين في مختلف مراكز البحث العلمي بالجزائر سنة 2018	11
03	عدد براءة الاختراع في مراكز البحوث العلمية	12
04	عدد مخابر البحث العلمي على المستوى الوطني بدلالة الميادين العلمية الموجودة	16

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

بسملة	
إهداء	
شكر	
مقدمة	**01**
الفصل الاول: الاطار المؤسساتي للبحث العلمي	
المبحث الاول: المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**06**
المطلب الأول: المؤسسات الجامعية	**06**
الفرع الأول: الجامعة كمؤسسة مشرفة على البحث العلمي	**06**
الفرع الثاني: المركز الجامعي	**21**
الفرع الثالث: المدارس العليا	**24**
المطلب الثاني: هيئات التوجيه والإدارة والوساطة والدعم للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي	**25**
الفرع الاول: هيئات التوجيه والإدارة	**26**
الفرع الثاني: هيئات الوساطة	**33**
الفرع الثالث: الهيئات الداعمة للبحث العلمي والتكنولوجي	**35**
المبحث الثاني: مؤسسات البحث العلمي المستقلة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**37**
المطلب الأول: المؤسسات المدنية	**37**
الفرع الاول: معهد باستور بالجزائر	**37**
الفرع الثاني: مجمع صيدال	**40**
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي	**42**
الفرع الأول: تعريف المؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي التكنولوجي:	**43**
الفرع الثاني: مهام المؤسسة العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي:	**43**
الفرع الثالث: التنظيم العلمي للمؤسسة	**44**
خلاصة الفصل	**47**
الفصل الثاني: الإطار الوظيفي للبحث العلمي	
المبحث الأول: الإطار النظري للبحث العلمي	**50**
المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي	**50**
الفرع الأول: تعريف البحث العلمي	**50**
الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي	**55**

الفرع الثالث: أهمية البحث العلمي	**56**
الفرع الرابع: أهداف البحث العلمي	**57**
المطلب الثاني: مقومات البحث العلمي	**59**
الفرع الأول: الباحث الجيد	**59**
الفرع الثاني: المشروع الجيد	**60**
المبحث الثاني: واقع البحث العلمي في الجزائر	**61**
المطلب الأول: المؤشرات القياسية للبحث العلمي	**61**
الفرع الأول: المؤشرات الإيجابية للبحث العلمي	**61**
الفرع الثاني: المؤشرات السلبية للبحث العلمي بالجزائر	**63**
المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للبحث العلمي في الجزائر	**64**
خلاصة الفصل	**66**
خاتمة	**69**
قائمة المصادر والمراجع	**72**
قائمة الجداول	**79**
فهرس المحتويات	**81**